جامعة المنصورة

كليـة الآداب

الْقِيَمُ الدَّلَالِيَّةُ الْمُفَسِّرَةُ لِعِلَّةِ الْحَمْلِ النَّحْوِيِّ

إعـداد

د. إِبْرَاهِيم مُحَمَّد مُحَمَّد الْعَرِينِيّ

أستاذ مساعد بقسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم جامعة القاهرة

مجلة كلية الآداب – جامعة المنصورة

العدد الثانى و الستون – يناير ٢٠١٨

الْقِيَمُ الدَّلالِيَّةُ الْمُفَسِّرَةُ لِعِلَّةِ الْحَمْلِ النَّحْوِيِّ

د. إِبْرَاهِيم مُحَمَّد مُحَمَّد الْعَرِينِيّ

مقدمة

مـن الأهميـة بمكـان فـي الـدرس النحـويّ الوقوفُ على المعالم الفارقة بين النحو التعليميّ والنحو الاحترافيّ، أو بين النحو الإجماليّ والنحو الجماليّ، ومن تلكم المعالمِ المائزة البحثُ عن علل المسالكِ اللغوية المتباينة، وعن الْقِيَمِ الدَّلالِيَّةِ الْمُفَسِّرَةِ أوِالْمُتَمِّمَةِ لتلك العللِ من خلال السياق والاستعمال اللغوي، وأهميةِ ذلك في إضفاء معاني الإمتاع والمؤانسة في معرفة بعضٍ من أسرار هذا اللسان العربي المبين الذي هو قضاء الله وقدره على أمَّتِنا.

أشارالسكَّاكِيُّ إلى أنَّ تبادرَ النقيض إلى الذهن أو خطورَه بالبال من تلك الْقِيَمِ الدَّلالِيَّةِ الْمُفَسِّرَةِ أوِالْمُتَمِّمَةِ لِعِلَّة حمل النقيض على النقيض، وهي قِيَمٌ منَ الأهمِّيةِ بمكانٍ فِي بَيَانِ تَبَايُنِ الْبِنْيَةِ وَاسْتِرْسَالِ الْمَعْنَى، من هذه القِيَمِ الْمُتَمِّمَةِ الخطورُ بالبال؛ فهو عِلَّةُ العِلَّةِ عنده؛ لأنَّ " الخطورَ الْمُعَيَّنَ إنْ لمْ يَسْلَمْ كونُه عِلَّةً في الوضع الْمُعَيَّنِ، فلا بُدَّ مِنْ أنْ يَسْلَمَ توقُّفُ تأثيرِ عِلَّةِ ذلك الوضعِ عليه، بدليل امتناعِ وقوعِ الوضعِ بدونِ خطورِ البالِ؛ فيكون الخطورُ الْمُعَيَّنُ عِلَّةً لِعِلِّيَّةِ تلْكَ الْعِلَّةِ، بدليل دورانِها معه وجودًا وعدمًا؛ فَيَلْزَمُ من وجودِ ذلك الخطورِ وجودُ معلولِهِ؛ لامتناعِ انفكاكِ الْعِلَّةِ التامَّةِ عن معلولِها، ومعلولُه عِلِّيَّةُ تلك الْعِلَّةِ، وَعِلِّيَّةُ الشيءِ وصفٌ له،وتَحَقُّقُ وصفِ الشيءِ الْمُعَيَّنِ يستحيلُ بدون تَحَقُّقِ ذلك الشيءِ؛ فَيَلْزَمُ من وجودِ ذلك الخطورِ الْمُعَيَّنِ وجودُ تلك الْعِلَّةِ الْمُعَيَّنَةِ؛ فَيَلْزَمُ من مشاركةِ النقيضِ النقيضَ في الخطور مشاركتُه إيَّاه؛ إمَّا في عِلَّةِ الوضعِ، أو عِلَّةِ عِلَّةِ الوضعِ. وعلى الاحتمالين يَلْزَمُ مشاركتُه إيَّاه في الوضعِ"(١).

من أجل ذلك أحاول- بإلحاحٍ- في هذا البحثِ التقاطَ بعضٍ من هذه الْقِيَمِ الدَّلالِيَّةِ الجماليَّةِ الْمُخْتَزَلَةِ من وراء الحمل النحوي الذي هو علةً نحويَّةٌ مُهِمَّةٌ في ذاتِه، وتبيانَ أثرِهَا في استرسال المعنى؛ إذ إنَّ المكتبة النحويَّةّ- إذا استثنينا بعضَ كتب الأقدمين- لا تزال خاويةَ الوِفاض من تلكم المباحثِ الدقيقة، أوْ لا تزال تُعاني منْ نَدْرَةٍ حقيقيةٍ في ذلك الحقل النحويّ الدَّلاليّ المُهِمّ، مثلما يُعَانِي النحو العربيُّ من عجز بعض علمائه، وجهل كثير من أبنائه، وما عليه في ذلك من حرج، وينتظر منَّا تحديث أو تطوير تلك الأداة الطيّعة، وتفجير قُصَارَى طاقاتِها. ينضاف إلى ذلك أنَّ بعضَ المصنَّفاتِ – من لدنْ ابن مَضَاءٍ إلى يوم النَّاس هذا- تَعْتَبِرُ الْعِلَلَ الثَّوَانِيَ شيئًا نُكرًا يجبُ تخليصُ النحوِ العربيّ من أَوْشَابِهِ.

تَتَمَثَّلُ قيمةُ هذا البحثِ في كَوْنِ بعض تلك الْقِيَمِ الدَّلالِيَّةِ الْمُفَسِّرَةِ أوِ الْمُتَمِّمَةِ شذراتٍ متناثرةً في أحشاءِ المصادر اللغوية والنحوية، وأنَّنَا نجد شيئًا من مسائلها منثورًا في أجوافِ المراجع الدلالية؛

(١) مِفْتَاحُ العُلُومِ- ص١٧.

مِمَّـا يُنَبِّـهُ عليـه النحـاة أو غيـرُهُمْ مُـوجِزِينَ أو مُفِيضِينَ من غيرِ إشارةٍ إلى كلِّيَّاتٍ ما تَجْمَعُهَا، وبعضُـها مستنبَطٌ من أَتُونِ التصانيف النحويَّةِ ومُتُونِهَا.

يهدف البحث إلى تتبُّع الْقِيَمِ الدَّلالِيَّةِ الْمُفَسِّرَةِ أوِ الْمُتَمِّمَـةِ لِعِلَّـةِ الحمل النحويّ بأنواعه، وإلَى بيانِ أثرها على المعنى، وسيظهر جليًّا– من خلال المثاقفة والمناقشة، وتحليل آراء النحاة تُجاه الشواهد العربية الفصيحة– أنَّ ظاهرةَ [التعليلِ] ضروريةٌ لتحقيقِ غايةِ النَّحْوِ التعليميَّةِ والْجَمَالِيَّةِ؛ إذْ بالْعِلَلِ التعليميَّةِ يُتوَصَّلُ إلى معرفة كلام العرب. فَمِنَ الْعِلَلِ ما هو ضروريٌّ لتحقيق غايةٍ لُغَوِيَّةٍ، وتلك هي الْعِلَلُ القياسيَّةُ؛ حيثُ بها يُمكن أنْ نُحَاكِيَ سَمْتَ كلامِ العرب وَنُجَارِيَهُ؛ فنقيسَ على كلامهم، ونكفلَ لِلُّغَةِ ديمومتَها ونماءها. ومنَ تلك الْعِلَلِ تنبثق قِيَمٌ دلالية جمالية في قوة العلل الثواني، وهذا مستوى يتعلق بالاستعمال،لابالقاعدة أو التقعيد، يزيدُنا استبصارًا بالمعنى الدلالِيّ. فالجمال قرين القيم الدلالية التي أوجدها الاستعمال اللغوي، حتى ولو لم يكن مطَّرِدًا مع القاعدة، وتُتِيحُهُ إمكانات اللغة.

ولئن وُفِّقْتُ إلى شيءٍ من ذلك لتكونن حسنةً يَزِيدُ اللهُ فيها حُسْنًا، وحسبي تلك السُّهْمَةُ اليسيرة في ذلك البنيان التراثيّ النحويّ الضخمِ الفخمِ الذي يُدهشنا كلَّ يوم بمَا يَضُمُّه من إمكاناتٍ جديدةٍ، ومعالمَ لنظرياتٍ حديثةٍ، إذا مَا أَتَتْنَا، أوْ وَاتَتْنَا منْ عندِ قومٍ آخرين انبرَيْنَا قائلين: إنَّ هذا عندَنا مِنْهُ!.

أمَّا عن منهج البحث فهو منهجٌ استقرائيٌّ انتقَائِيٌّ تَحْلِيلِيٌّ؛ استقراءٌ غيرُ تامٍّ، ثمَّ انتقاءٌ من ذلك الاستقراء لمسائلَ تَصلح أنْ تُتَنَاوَلَ في هذا البحث الدقيق، ومَبْلَغُ عِلْمي – فيما فتَّشْتُ فيه، وبحثتُ– أنَّه لا تُوجد دراسةٌ سابقة تَتَنَاوَلُ الْقِيَمَ الدَّلالِيَّةَ الْمُفَسِّرَةَ أوِ الْمُتَمِّمَةَ لِعِلَّةِ الْحَمْلِ النحويّ، رغم وجود كثيرٍ مِمَّا يَتناول الحملَ النحويَّ ذاتَه كَعِلَّةٍ نحويةٍ مُعْتَبَرَةٍ دون أنْ يتناول قِيَمَهَ النَّاجمةَ عنه، وَالْمُفَسِّرَةَ لَه.

هذَا، وَقَدْ تَأَلَّفُ الْبَحْثُ مِنْ مُقَدِّمَةٍ، وَتَمْهِيدٍ، وَمَبْحَثَيْنِ اثْنَيْنِ، وَخَاتِمَةٍ، وَثَبَتٍ بِأَهَمِّ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ، جَاءَ ذَلِكَ كُلُّهُ مَنْسُوقًا عَلَى النَّحْوِ الآتِي:

١– الْمُقَدِّمَةُ:تَنَاوَلَتْ أَهَمِّيَّةَ الْمَوْضُوعِ، وَأَسْبَابَ اخْتِيَارِهِ، وَخُطَّتَهُ، وَأَهْدَافَهُ الْمَرْجُوَّةَ، وَمَنْهَجَهُ، وَالدِّرَاسَاتِ السَّابِقَةَ عَلَيْهِ وَلَهَا صِلَةٌ بِهِ– إنْ وُجِدَتْ.

٢– التَّمْهِيدُ: { مَاهِيَّةُ الْعِلَّةِ، وَمَفْهُومُ الْحَمْلِ }.

٣– الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ: { القِيمَةُ الدَّلَالِيَّةُ الْمَعْنَوِيَّةُ الْمُفَسِّرَةُ لِعِلَّةِ الْحَمْلِ النَّحْوِيّ }.

٤– الْمَبْحَثُ الثَّانِي: { القِيمَةُ الدَّلَالِيَّةُ الشَّكْلِيَّةُ الْمُفَسِّرَةُ لِعِلَّةِ الْحَمْلِ النَّحْوِيّ }.

٥– الْخَاتِمَةُ: خُتِمَ الْبَحْثُ بِذِكْرِ أَهَمِّ النَّتَائِجِ وَالثِّمَارِ الَّتِي تَوَصَّلَ إِلَيْهَا مِنْ خِلالِ مَبَاحِثِهِ، وَالتَّوْصِيَاتِ الَّتِي تَوَصَّلَ إِلَيْهَا.

التَّمْهِيدُ

مَاهِيَّةُ الْعِلَّةِ، وَمَفْهُومُ الْحَمْلِ

بإيجاز أحرر بين يدي البحث مفهومَ المصطلحَيْنِ الواردَيْنِ في العنوان مبينا المرادَ منهما، وهذان المصطلحان هما [الْعِلَّةُ– الْحَمْلُ].

أَوَّلًا: مَاهِيَّةُ الْعِلَّةِ.

يمكن إدراكُ ماهية [العلة] من خلال تعريفها لغةً واصطلاحًا، أمَّا معناها اللغويُّ فهو السببُ، تقول:" هذا علةٌ لهذا؛ أيْ: سببٌ"(٢). والتعليل " مصدرُ [علَّل]؛ لقولهم: وعلَّله بالشيء تعليلًا؛ أي لهّاهُ به"(٣). وقد ارتبط التعليل النحويُّ بمدلوله اللغويّ، فيُرادُ بالعلَّة النحويَّةِ:تفسيرُ الظواهر اللغوية، والنفوذُ إلى مَا وراءَها، وشرحُ الأسباب التي جعلتْها على ما هِيَ عليه؛ فهي" الوصفُ الذي يكون مظنَّةَ وَجْهِ الْحِكْمَةِ في اتخاذ الْحُكْمِ، أوهي الأمر الذي يزعم النحويون أنَّ العرب لاحظتْه حين اختارتْ في كلامها وجهًا مُعَيَّنًا من التعبير والصياغة"(٤).

أمَّا التصنيف في الْعِلَلِ فقد استمرمن لدن سيبوَيْهِ إلى يوم الناس هذا، والتعليل لم يكن أصلًا في النحو، وإنما أصْلُه الفقه والمنطق. وتأسيسًا على ذلك فإنَّ لِلْعِلَّةِ ثلاثةَ أنواع: المنطقية أو الكلامية، والفقهية، والنحوية. أما العلة النحوية فقد ذكر لها الزجاجي ثلاثة أنواع، هي: العلل التعليمية، والعلل القياسية، والعلل الجدلية النظرية(٥). وبيَّن ابن جني أنَّ علل النحويين أقربُ إلى عِلَلِ المتكلِّمين منها إلى عِلَلِ المتفقهين(٦)، معلِّلًا ذلك بأنَّهم "إنَّما يُحيلون على الحس، ويحتجُّون فيه بثقل الحال أو خِفَّتِها على النفس، وليس كذلك حديثُ عِلَلِ الفقه"(٧).

وقد وقف الخليل وتلامذته على مواطنِ الْعِلَلِ، وكان أسلوبهم في تِبيانها أقربَ إلى الجزم والتقريرمنه إلى الجدل والتأويل؛ لاعتقادٍ لديهِمْ بسلامةِ ذوقِ العرب، وروعةِ حِكْمَتِهِمْ في أحكام اللغة، وكانت العلَّةُ عند سِيبَوَيْهِ وسابقيه ومعاصريه مستمدَّةً من روح اللغة، معتمِدَةً على كثرة الشواهد من حيثُ الدليلُ والبرهان، وعلى الفطرة والْحِسِّ من حيثُ طبيعتُها. ولم تكن ذاتَ طبيعة فلسفيةٍ، وإنْ كانت فكرتُها في الأصل مقتبَسَةً من التفكير الفلسفيّ.

جاء مِنْ بَعْدِ هؤلاء أمَّةٌ من النحاة أفردوا للعلة كتبًا خاصة بها؛ فَأَلَّفَ قطرب {ت٢٠٦هـ} كتابَ [الْعِلَل في النَّحْوِ].وألَّفَ المازني {ت٢٤٨هـ} كتاب [عِلَل النَّحْو]، ولم ينتهِ القرن الثالث حتى استوتْ عِلَلُ النحو على سُوقِها، وصارت موضوعًا ذا قيمة، ترمقه أنظارُ النحاة، ويكتبون فيه، ويتخذون منه وسيلةَ امتحانٍ واختبارٍ(٨).

وأمَّا العلَّةُ في القرن الرابع فقد تأثَّر النحاة بطريقة الفقهاء والمتكلمين، وألَّفُوا على منوالهم، وسارُوا على نهجهم. وأثبت علماء هذا القرن أنَّ النحويين كانوا يخترعون العللَ معتقدين أنَّها هي وُجُوهُ الْحِكْمَةِ التي لاحظَها العربُ في كلامهم. وقد ظهرتْ في هذا القرن– عند ابن جِنِّي– آراءٌ نحويةٌ كانت عنده بذورًا فكريَّةً هادئة، ثُمَّ وَجدتْ بعد ذلك بيئةً ملائمة لثورةٍ أزْكَى أُوَارَهَا ابنُ مَضَاءٍ القرطبيُّ

(٢) المحكم والمحيط الأعظم–ج١/ ص٩٥.
(٣) مختار الصحاح– ص١٨٩.
(٤) العلل النحوية عند ابن أبي الربيع في " كتابه البسيط"– ص٨.
(٥) الإيضاح في علل النحو– ص ٦٤.
(٦) الخصائص– ج١/ ص ٤٨، وانظر كذلك: الاقتراح للسيوطي– ص١١٣.
(٧) انظر: الخصائص–ج١/ ص٤٨.
(٨) الإيضاح في علل النحو، مازن المبارك– ص٦٩: ٧١.

في النِّصف الثَّاني من القرن الخامس[٩].

وفي القرن السابع قد ورد لفظ [الْعِلَّةِ] في مواضعَ كثيرةٍ من شرح الكافية للرضيّ الأستراباذي {ت ٦٨٦هـ}، نحو قوله في أول باب [غير المنصرف]: "اعلم أوَّلًا أنَّ قول النحاة: [إنَّ الشَّيْءَ الْفُلَانِيَّ عِلَّةٌ لِكَذَا]، لا يُريدون به أنَّه مُوجِبٌ له، بل المعنى أنَّه شيءٌ إذا حصل ذلك الشيءُ ينبغي أنْ يَختار المتكلمُ ذلك الحكمَ؛ لمناسبةٍ بين ذلك الشيءِ وذلك الْحُكْمِ. والْحُكْمُ في اصطلاح الأصوليين مَا تُوجِبُهُ الْعِلَّةُ"[١٠]. وكذلك ظلَّ النحو والبحثُ النحويُّ في القرون التالية ينهَلُ من القدماء، ومن أصول الفقه والكلام.

لَا جَرَمَ أنَّ بعض النحاة قد شَطُّوا بالنحو عن بداياته؛ إغراقًا في تعليل؛ أو تكلُّفًا في تأويل؛ مِمَّا أسخط بعض الناقدين القدامى والمحدثين على النحو، وأثار حفيظتهم على أَهْلِيْهِ ونابِهِيهِ البُزَّلِ، ورفض مناهجهم، يَسْلِقُونَهم بألسنةٍ حدادٍ؛ استجابةً لصدى ثورة عارمة شاملة على بيئة النحو كلِّها قد سبَّبْتْهَا أفكارُ ابن حزم الظاهري، ثم ابن مَضاء الأندلسي من بعد؛ فدعا هؤلاء وهؤلاء إلى الاستبدال بأصول النحاة ومبادئهم أصولًا جديدة للدرس النحوي من تِلقاء نفوسهم، وعصًا أخرى بِعَصَانَا ومِنْسَأَتِنَا التي نتوكأ عليها، ونَهُشُّ بها على لغتنا التي حَفِظَتنا من التردي والْهُوِيِّ آبادًا.

يُعَدُّ أحمدُ بن عبد الرحمن بن مَضَاءٍ القرطبي– بحقٍّ– أوَّلَ من ألف كتابًا متكاملًا في نقد الدرس النحويّ، وذلك بعمله الذي طبَّقَتْ شهرتُه الآفاقَ، الموسوم بـ [الرَّدُّ عَلَى النُّحَاةِ]، ففيه عرض للقضايا الكبرى التي طُعن على النحو العربيّ من جهتها، مثل: [إلغاء نظرية العامل]، وإلغاء العلل الثواني والثوالث"، وإبطال القياس"، وترك المسائل النظرية"، وإسقاط كلِّ ما لا يُفيد في النطق"[١١]، وآراؤه كانت هي الأساسَ الذي بنى عليه النُّقادُ المعاصرون نقدَهم لأصول النحو ومسائلِه الجزئية على السواء.

لا أمِيلُ إلى التفسير التآمريّ لمحاولات النقد عتيقِها وجديدِها؛ بأنَّ القائمين بها والراعين لها بالنحو ورجالِه يجحدون؛ إلَّا أنَّ ثَمَّةَ شيئًا في النفس شكٌّ منه مريب، ألَا وهو قصَّةُ دولة الموحِّدِينَ التي أنشأها ابنُ تُومَرْت {ت٥٢٤هـ} الذي تسمَّى باسم المهدي المنتظر، ونظَّم ثورةً شاسعة ضد المُرَابِطِينَ وعلمائِهم في المغرب، وشبه جزيرة الأندلس، فنشأ بها ومعها عصرُ ثورة شاملة على المشرق وعلمائه، ودعوة عارمة إلى التخلِّي– بالكلية– عن كلِّ ما تجودُ به قرائحُهم. وقد يتنبَّهُ المتنبِّهُون "إلى أنَّ ثورةَ ابن مَضاءٍ على سيبويهِ ونحاةِ المشرق إنَّمَا هي امتدادٌ لثورة دولة الْمُوحِّدِينَ– وكان رئيسَ قضاتِها– على فقهاء المذاهب الأربعة الكبرى المشرقية"[١٢]، ويتساءل

(٩) الإيضاح في علل النحو، مازن المبارك– ص ١٢٩: ١٣٠، ١٣٢.

(١٠) شرح الكافية– ج١/ ص٣٥.

(١١) الرَّدُّ عَلَى النُّحَاةِ– ص٧٦، ص١٣٠، ص١٣٤، ص١٣٨، ص١٤١.

(١٢) مقدمة الدكتور شوقي ضيف لكتاب { الرَّدُّ عَلَى النُّحَاةِ }– ص٣، ٤.

الدكتور شوقي ضيف "ومَنْ يَعْرِفُ؟ ربَّمَا كان ابنُ مَضاءٍ أحدَ المؤلّبين على هذه الثورة، إن لم يكن المؤلِّبَ الأولَ كما يقضي بذلك منصبُه"(١٣)، وقد استَعَرَ أُوارُ ثورتهم؛ إذ تولَّى يعقوبُ بن يوسف بنفسه قيادة الثورة {٥٨٠هـ-٥٩٥هـ}، فأمر "برفض فروع الفقه، وبعدم التقليد لأحد من أئمة المشرق المجتهدين القدماء، وأمر بإحراق كتب المذاهب"(١٤)، وما جانس هذه الكتب، ونحا نحوها، فكان "يُؤْتَى منها بالأحمال، فتُوضَع، وتُطْلَقُ فيها النار"(١٥). وتابع الأميرَ يوسُفَ بنَ يعقوبَ ابنُ مَضاءٍ قاضي القضاةِ في دولته؛ إذ الناسُ على دين مُلُوكِهم، فألَّف كتابه [الرَّدُّ عَلَى النُّحَاةِ]؛ يردُّ به نَحْوَ المشرقِ على المشرق، مستنًّا بسنَّة أميرِه الذي أراد أنْ يرُدَّ فقهَ المشرق على المشرق. ومنْ ثَمَّ راح الذين حَصِرَتْ صدورُهم وضاقوا ذرعا بالنحو وأعلامه يتْبَعُ بعضُهم بعضًا بالْوَهْمِ أحيانًا، وسوءِ الْفَهْمِ في أحايينَ، ويَرْجِعُ بعضُهم إلى بعض القولَ، يقولون: هل إلى ردِّه من سبيل؛ فاهْتَبَلَتِ "الشعوبيةُ فرصةَ الضجر من النحو والنحاة، فأخذوا يَصيدون في الماء العكر، ويَنقِصُون من قدر هذه الدراسة، ويتلمَّسون الأدلة والأسباب لتقوُّلاتِهم"(١٦).

يُجلِّي القلقشندي طرَفًا من هذا الأمر بِنَصٍّ ينقلُه عن أبي جعفر النحاس(١٧): "قد صار أكثر الناس يطعن على متعلِّمِي العربية؛ جهلًا وتعدِّيًا؛ حتَّى إنَّهم يحتجُّون بما يزعمون أنَّ القاسمَ بن مخيمرةَ قال: [النَّحْوُ أوَّلُه شُغْلٌ، وآخِرُهُ بَغْيٌ]. قال: وهذا كلامٌ لا معنَى له؛ لأنَّ أوَّلَ الفقه شغلٌ، وأوَّلُ الحسابِ شغلٌ، وكذا أوائل العلوم. أَفَتَرَى النَّاسَ تاركين العلومَ مِنْ أَجْلِ أنَّ أوَّلَهَا شُغْلٌ؟. قال: وأمَّا قوله: [وآخِرُهُ بَغْيٌ] فإنْ كان يريد به أنَّ صاحب النحو إذا حذِقَه صار فيه زهوٌ، واستحقر من يلحن، فهذا موجودٌ في غيره من العلوم من الفقه وغيره في بعض الناس، وإنْ كان مكروهًا. وإن كان يُريد بالبغيِ التجاوزَ فيما لا يَحِلُّ فهذا كلامٌ مُحَالٌ؛ فإنَّ النحوَ إنَّمَا هو العلمُ باللغة التي نزل بها القرآن وهي لغة النبيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!- وكلام أهل الجنة، وكلام أهل السماء. ثم قال بعدَ كلامٍ طويلٍ: وقد كان الكُتَّاب فيما مضى أرغبَ الناس في علم النحو، وأكثرَهم تعظيمًا للعلماء، حتَّى دخل فيهم منْ لا يستحقُّ هذا الاسمَ؛ فصعُبَ عليه بابُ العدد، فعابوا من أعرب الحساب، وبَعُدَتْ عليهم معرفةُ الهمزة التي ينضمُّ وينفتح ما قبلها، أو تختلف حركتُها وحركةُ ما قبلها؛ فيكتبون [يقرؤه] بزيادة أَلِفٍ لا معنى لها"(١٨).

(١٣) السابق- ص١٩.

(١٤) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، -ج٤٢/ ص٢٢٨* الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى- ج٢/ ص٢٠٠.

(١٥) المعجب في تلخيص أخبار المغرب- ج١/ ص٢٧٨.

(١٦) البحث اللغوي عند العرب- ص١٤١.

(١٧) أبو جعفر من نحاة القرن الرابع بمصر، له كتاب بعنوان" صناعة الكُتَّاب" لم يصلنا، ولكن القلقشندي اقتبس منه في كتابه [صبح الأعشى في صناعة الإنشا].

(١٨) صبح الأعشى- ج١/ ص ٢٠٨، ٢٠٩.

على الرغم مِمَّا شاب النحو العربي من شوائب، وما وُجِّهَ إليه من نقد، فلا أحدٌ يستطيع أن ينكر قيمة النحو العربيّ، ومقدرةَ النحاة الفائقةَ التي تصل أحيانًا إلى حدِّ الإعجاز بحياطتهم لِلُّغَةِ بسياج من اليقظة الواعية والحيطة الوافية. هنا لا نستطيع أن نبخس ابن مضاء– رغم عدائه الشديد للنحاة – حقه، أو نكتمَ شهادتَه فيهم: "وإني رأيتُ النحويين– رحمة الله عليهم!– قد وضعوا صناعةَ النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمُّوا، وانتهَوا إلى المطلوبِ الذي ابتغَوا"(١٩).

إن بحوثنا لنْ تُغنيَ فتيلًا إذا غَرَّنا عن مواطئ أقدامنا ما يُثيرونه من غبار النَّقْع حوله؛ لبثِّ أفكارهم تحت عَجَاجٍ مِنَ التعالُمِ، والتنفُّخ، والمُكَاءِ والتَّصْدِيَةِ؛ صَدًّا عن فهمه. إنَّ النَّحو فيه الخطأ والصواب، والصحيح والفاسد–شأنُ أيِّ عملٍ إنسانيٍّ– وصحيحٌ كذلك أنَّ النحو قد عاد فضلٌ منه شَموسًا جَموحًا على مُخيِّلَةِ العصر ومداركه، واستئناسُه وترويضُه مغنمٌ للجواد والفارس، وفي موادعةِ نِفارِه مغرمٌ لكلَيْهِمَا؛ ولذا حقٌّ على الأجيال المتعاقبة أن تتابع المسيرة، فيستدرك السالفُ ما فات الخالفَ، يبني أولئك على عمل هؤلاء؛ يُكْمِلُون نقصهم، ويصحِّحُون أخطاءهم. بهذا، وبهذا وحده يتقدَّم النحو والعلم، وتتدافع خطاه إلى الأمام.

حسنٌ أنْ يُصادفَ النحوَ صدقُ الهمة من روَّاده؛ لتذليله، ومَهْدِ درْبِه لسالكيه والطامحين إليه، فتلك غايةٌ، بيدَ أنَّ القيدَ ألَّا يُورثَ هذا الجَهدُ مراوغةً لمعهود مطمئنٍّ، أو مُروقًا عن إلْفٍ استقرَّ، أو مزاحمةً بما لم يُؤْلَفْ؛ ففي ذلك هِزَّةُ هوًى، وانفصامُ عرًى.

ثَانِيًا: مَفْهُومُ الْحَمْلِ

[أ] تعريفه:

الحملُ النَّحْوِيُّ هو "أنْ يُعطى الشيءُ حُكْمَ مَا أَشْبَهَهُ في معناه، أو في لفظِه، أو فيهما"(٢٠)، فهو حَمْلُ اللفظ على معنًى لفظٍ آخرَ أو تركيبٍ على معنًى آخرَ؛ لضربٍ منَ الشَّبَهِ بين اللفظيْنِ أو التركيبَيْنِ في المعنى المجازيِّ عند الْحَامِلِ، فيأخذان حكمهَمَا النحويَّ مع ضرورة وجود قرينةٍ لفظيَّةٍ أو معنويةٍ، تدلُّ على ملاحظة اللفظ أو التركيب الآخرَيْنِ،ويُؤْمَنُ معها اللبسُ؛ وذلك "لأنَّهم يُجْرُونَ الشيءَ مَجْرَى الشيءِ إذا شابَهَهُ من وَجْهَيْنِ"(٢١).يُلاحظ– أيضًا– أنَّ كِلَا اللفظينِ موجودٌ في الاستعمال اللغويّ؛ وذلك لأنَّ "حملَ الشيءِ في بعض أحكامِه لا يُخرجُه عن أصْلِهِ"(٢٢)؛ ولأنَّ العربَ "كانت تُعْنَى بألفاظها، فتُصْلِحُها وتُهذِّبُها وتُراعِيها، وتُلاحِظُ أحكامَها بالشِّعْرِ تارةً، وبالخُطَبِ تارةً أخرى، بالأسجاع التي تَلتزمُها وتتكلَّفُ اسْتمرارَهَا، فإنَّ المعانيَ أقوى عندها، وأكرمُ عليها، وأفخمُ قَدْرًا في نفوسِها"(٢٣)؛ فكان العرب يَحملون على المعنى، أو يَستغنُون عن بعض الألفاظ ببعضٍ؛ لهدفِ الوصول إلى

(١٩) الرَّدُّ عَلَى النُّحَاةِ– ص٧٢.

(٢٠) مغني اللبيب– ص٨٨٤* خزانة الأدب– ج٣/ ص٣٢٧.

(٢١) الإنصاف في مسائل الخلاف–ج١/ ص١٦٦.

(٢٢) السابق– ج١/ ص١٤٢.

(٢٣) الخصائص– ج١/ ص٢١٥.

سلامة التركيبِ وتجويدِ المعنى؛ وذلك لأنَّ "كلَّ جملة صحيحةٍ نحويًّا تُعدُّ جملةً مستقيمةً، ولكنَّ الْحُكْمَ على هذه الاستقامة بالحسن والكذب، يتعلَّقُ بالمعنى الذي تُفِيدُه عناصرُ الجملةِ عندما تترابَطُ"(٢٤). من أجْلِ أنْ يتَّضح الأمرُ أسوق هذا المثالَ الذي يقول فيه سِيبَوَيْهِ حين حُمِلَتْ [إلَّا] على معنى [لكِنْ]، لا لشيءٍ إلَّا لصحَّةِ المعنى، وذلك في " باب يُخْتَارُ فيه النَّصْبُ؛ لأنَّ الآخرَ ليس من النَّوْعِ الأَوَّلِ"(٢٥)، قال:" هو لغةُ أهل الحجاز؛ وذلك مِثْلُ قولك:[مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا]،وكرِهوا أنْ يُبْدِلُوا الآخَرَ مِنَ الأَوَّلِ، فيَصير كأنَّه من نوعه، فَحُمِلَ على معنى:[وَلَكِنْ]"(٢٦).

[ب] اِخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِي قَبُولِهِ:

الْحَمْلُ النَّحْوِيُّ عند النحاة علةٌ نحويةٌ مُهِمَّةٌ من أربعٍ وعشرين علةً؛ وقد اختلف العلماء والنحاةُ في قبول الْحَمْلِ على المعنى ورفضِه؛ وقد سوَّغَ الرافضون رفضَهم بأنَّ الْحَمْلَ على المعنى نوعٌ من الغلط، ولا يَجِبُ حملُ القرآن عليه، ومنهم ابن الأنباري. أما الموافقون عليه ومنهم سِيبَوَيْهِ وابن يعيش؛ فمذهبُهُمْ أنَّه يُحَسِّنُ العبارةَ، ويُلَطِّفُ الأسلوبَ، يَسْلُكَ بالعبارة طريقَ التخريج على التوهُّمِ، وهو غَوْرٌ من أغوار العربية يستلطفُه العرفاءُ، ولا يستضعفُه إلا الضعفاءُ.

لا ضيْرَ من القول بالحمل على المعنى، شريطةَ أَلَّا يصلَ ذلك حدَّ الاتساعِ، وفتحِ الباب الذي لا نستطيع مستقبلًا أنْ نواجِهَهُ، أو نَحُدَّ من خطورتِه، ولمَ لا نقول به وهو وسيلةٌ من وسائل التأويل النحوي؛ لِرَأْبِ الصَّدْعِ بين القواعد النحوية، والنُّصُوصِ اللُّغَوِيَّةِ؟

وفي هذه الوسيلة يقوم العنصرُ الدَّلَالِيُّ [المعنى] بعلاجِ كثيرٍ من المخالفات اللفظية المنطوقة؛ ولأهمية الْحَمْلِ على المعنى أَلْفَيْنَا ابنَ جنِّي يقول: "اعلم أنَّ هذا الشرج غورٌ من العربية بعيدٌ، ومذهبٌ نازحٌ فسيحٌ، قد ورد به القرآنُ وفصيحُ الكلامِ منثورًا ومنظومًا"(٢٧).

ومن أنواع الْحَمْلِ النَّحْوِيِّ ما هو آتٍ:

الأول:الْحَمْلُ عَلَى اللَّفْظِ.

الثاني:الْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى بَدْءًا، ثُمَّ عَلَى اللَّفْظِ.

الثالث:الْحَمْلُ عَلَى اللَّفْظِ، ثُمَّ عَلَى الْمَعْنَى.

الرابع:الْحَمْلُ عَلَى اللَّفْظِ، ثُمَّ عَلَى الْمَعْنَى، ثُمَّ عَلَى اللَّفْظِ.

الخامس:الْحَمْلُ عَلَى اللَّفْظِ، ثُمَّ عَلَى الْمَعْنَى، ثُمَّ عَلَى اللَّفْظِ، ثُمَّ عَلَى الْمَعْنَى.

ولكل نوع من تلك الأنواع شواهدُ من القرآن وقراءاتِه، أومنَ الشِّعر، أومن الحديث الشريف، أو من أمثلة العرب وخُطبِهم.

حَمْلُ الصِّيَغِ وَالْأَحْكَامِ النَّحْوِيَّةِ:

إنَّ الأحكام النحويَّةَ يُقرِضُ بعضُها بعضًا، أو إنَّ الأبنية تتقارض في دلالاتها داخل السياق اللغوي؛ فقد اقترض اسمُ التفضيل من أفعلِ التعجبِ حكمَه في عدم رفع الاسم الظاهر،

(٢٤) النحو والدلالة- ص٦٣.
(٢٥) كتاب سِيبَوَيْهِ-ج٢/ ص٣١٩.
(٢٦) السابق-ج٢/ ص٣١٩.
(٢٧) الخصائص- ج٢/ ص٤١١* خزانة الأدب- ج٧/ ص٣٧٠.

واقترضَ [أفعلُ] في التعجبِ حكمَ أفعلِ التفضيلِ في جواز التصغير، بيدَ أنَّ حملَ الشيءِ على الشيء في بعض أحكامه لا يُخرجه عن أصله أَلْبَتَّةَ؛ فالاسم محمولٌ على الفعل في العمل، ولمْ يَخرج بذلك عن كونه اسمًا، وكذلك الفعلُ المضارعُ محمولٌ على الاسم في الإعراب، ولم يَخرج بذلك عن كونه فعلًا.

هذا، ويمكن تقسيمُ الْقِيَمِ الْمُفَسِّرَةِ الناجمةِ عن علَّة الحمل النحويّ بأنواعه إلى قسمين اثنين: الْقِيَمِ الدَّلَالِيَّةِ الْمُفَسِّرَةِ المعنويَّةِ، وَالْقِيَمِ الدَّلَالِيَّةِ الْمُفَسِّرَةِ الشَّكْلِيَّةِ، وفي المبحث الآتي بيانٌ لِلْقِيَمِ الدَّلَالِيَّةِ الْمُفَسِّرَةِ المعنويَّةِ لِعَلَّةِ الْحَمْلِ النَّحْوِيّ.

الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ

القِيمَةُ الدَّلَالِيَّةُ الْمَعْنَوِيَّةُ الْمُفَسِّرَةُ لِعِلَّةِ الْحَمْلِ النَّحْوِيّ

تَبْيِينُ القِيَمَةِ الدَّلَالِيَّةِ الْمَعْنَوِيَّةِ الْمُفَسِّرَةِ لِلْعلل النحوية هو تبيانٌ للجمال المخبوء وراء أَكَمَةِ التراكيب النحوية أو الكامن في مطاويها، ومن شأن ذلك أن يُولِيَ اللغويون اهتمامَهم بالنحو، وإدراكهم مدى أهميته في تفسير النصّ، وضرورة الاعتماد عليه في تفسير القرآن الكريم، والكشف عن خصائصه العظيمة، وأساليبه السامقة.

الْأُولَى: إِيجَابٌ فِيهِ رَائِحَةُ النَّفْيِ

مِنَ القِيَمِ الدَّلَالِيَّةِ الْعَجِيبَةِ الْمُفَسِّرَةِ لِعِلَّةِ الْحَمْلِ النَّحْوِيّ مَا ذكره بعض النحاة في رفع المستثنى على إبداله من الْمُوجَبِ في قوله- عَزَّ وَجَلَّ!: ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾[٢٨]، فقد قرأ عبدُ الله بنُ مسعودٍ وأُبَيٌّ بنُ كعبٍ والأعمشُ بالرَّفْعِ في [قَلِيل]، وقرأ الباقون بالنَّصب. وقراءة الرفع على الإبدال من المستثنى منه، وهو ضمير الجمع في [فَشَرِبُوا]، ويكون المستثنى واجب النصب إذا كان الكلام تاما واجبا، وليس في الكلام هنا نفيٌ ملفوظٌ، ولكنَّ الإيجابَ لَمَّا كان بمعنى النفي أُعْطِيَ حُكمَه من صحةِ الإبدال؛ اعتمادًا على قوله- عَزَّ، وَجَلَّ!- قبل ذلك: ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾[٢٩]، فهذا يدلُّ على أنَّ قوله: [فَشَرِبُوا مِنْهُ] في معنى [فلم يكونوا من أتباعه]، وهم الذين لم يشربوا منه؛ فدلَّ على أنَّ الكلام موجَبٌ، ولكنَّ فيه رائحةَ غيرِ الإيجابِ[٣٠]. لا شكَّ أنَّ ذلك تحليل مُتْقَنٌ مُستنِدٌ إلى القيمة الدلالية المفسرة لِلْعِلَلِ.

قال ابن هشام:" والإبدالُ يقع بعد مَا فيه رائحةُ النفْيِ"[٣١]. وقال الزمخشري: "وهذا من مَيْلِهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانبًا، وهو بابٌ جليل من علم العربية، فلما كان معنى [فَشَرِبُوا مِنْهُ] في معنى [فَلَمْ يُطِيعُوهُ] حُمِلَ عليه، كأنَّه قيل: فَلَمْ يُطِيعُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ"[٣٢].

وذكر السمين الحلبي تأويلَهُ بأنَّ "هذا الكلامَ وإنْ كان موجَبًا لفظًا فهو منفيٌّ معنىً، فإنه في قوةِ: [لم يُطيعوه إلا قليلٌ منهم]؛ فلذلك جَعَلَهُ تابعًا لِمَا قَبْلَهُ في الإعراب"[٣٣].

(٢٨) سُورَةُ الْبَقَرَة، جُزْءٌ مِنَ الآيَة {٢٤٩}.

(٢٩) سُورَةُ الْبَقَرَة، جُزْءٌ مِنَ الآيَة {٢٤٩}.

(٣٠) انظر: حاشية الدسوقي- ج٢/ ص٣٩١.

(٣١) مغني اللبيب- ص٣٦٣.

(٣٢) الكشاف-ج١/ ص٣٢٣.

(٣٣) الدر المصون-ج٢/ ص٥٢٨.

بيد أنَّ أبا حيَّانَ -كالعادة في تَتَبُّعِهِ الزمخشريَّ- قد ردَّ هذا التأويلَ بالقيمة الدلالية المفسرة للعلة، بأنَّ "ما ذهب إليه الزمخشريُّ من أنَّه ارتفع مَا بعد [إلاَّ] على التأويل هنا، دليلٌ على أنَّه لم يحفظِ الاتِّباعَ بعد الْمُوجَبِ؛ فلذلك تأوَّلَهُ"(٣٤). وقد ذكر أبو حيان أنَّ [إلَّا] صفةٌ، فقال:" إذا تَقَدَّمَ مُوجَبٌ جاز في الذي بَعْدَ [إلَّا] وجهانِ، أحدُهما: النصب على الاستثناء، وهو الأفصح. والثاني: أن يكون ما بعد [إلَّا] تابعًا لإعراب المستثنى منه، إنْ رفعًا فَرَفْعٌ، أو نَصْبًا فَنَصْبٌ، أو جرًّا فَجَرٌّ، فتقول: قام القوم إلَّا زيدٌ، ورأيتُ القومَ إلَّا زيدًا، ومررتُ بالقومِ إلَّا زيدٍ. وسواءٌ كان ما قبل [إلَّا] مُظْهَرًا، أو مُضْمَرًا"(٣٥). رَدَّ أبو حيَّانَ – أيضًا–ما ذهب إليه الفرَّاءُ، وتَبِعَهُ فيه ابنُ مالك من كون [قَلِيل] مرفوعةً بالابتداء، فأنكر أبو حيان هذا الإعرابَ بأنَّ "هذه أعاريبُ مَنْ لَمْ يُمْعِنْ فِي النَّحْوِ"(٣٦).

إنَّ توجيهَ أبي حيَّانَ مفادُه أنَّ [إلَّا] ليستْ للاستثناء، وإنّما هي اسمٌ بمعنَى [غَيْر]، فهي صفةٌ لضمير الجمع في [فَشَرِبُوا]، ولكن نُقِلَ الإعرابُ منها لِمَا بعدَها؛ لكونها على صورة الْحَرْفِ(٣٧)، إلَّا أنَّ توجيه أبي حيَّانَ هذا لَمْ يسلَمْ من المؤاخذة والاعتراض بأنَّ الضمير لا يُوصف مطلقًا، وأنَّه "يُنعت بـ [إلَّا] ما ينعت بـ [غَيْر]، وذلك النكرة، والمعرفة بالألف واللَّام على غير معهودٍ"(٣٨)، كما ذكر المبرِّدُ.

ذلك، وقد اشترط ابنُ الحاجب للوصف بـ [إلَّا] تعذُّرَ الاستثناء(٣٩)؛ ومن ثَمَّ يبقى للتوجيه الأوَّلِ- وهو الإبدالُ بعد الإيجاب الذي فيه رائحةُ غيرِ الإيجاب- وَجَاهتُه ونَفَاسةُ قِيمَتِه الدلاليةِ المفسرة لِعِلَّة الحمل، وذلك من إبداع النحو وسُمُوِّ معانيه حينما يباشرُ عملَه في النصَّ؛ فتتجلَّى جمالياتُ قِيَمِ عِلَلِهِ بِنُصُوعٍ.

الثَّانِيَةُ: تَأْكِيدُ الاتِّصَالِ الْإِسْنَادِيِّ بِالاتِّصَالِ الْإِضَافِيِّ.

في قوله- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ!:﴿وَكَفَى بِاللهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللهِ نَصِيرًا﴾(٤٠)، ذكر السمينُ أنَّ زيادة الباء مع الفاعل تؤدِّي إلى مُضَاعَفَةِ مَعْنَى الْفِعْلِ، وأورد رأيَ ابن عيسى "إنَّمَا دخلَتِ الباءُ في [كَفَى بِاللهِ]؛ لأنَّه كان يتصل اتصالَ الفاعل، وبدخولِ الباءِ اتَّصَلَ اتصالَ المضافِ واتصالَ الفاعل؛ لأن الكفايةَ منه -تعالى!- ليست كالكفايةِ من غيرِه، فَضُوعِفَ لفظُها لمضاعفةِ معناها"(٤١)، ثُمَّ علَّق السمين بقوله: "ويَحْتاج إلى فِكْرٍ"(٤٢). قد أشار البيضاويُّ إلى ذلك في تفسيره الآيةَ الكريمة ذاتَها "فَنِقُوا عَليه، واكتَفُوا به عن غيره، والباءُ تزاد في فاعل [كفى]؛ لِتَوْكِيدِ الاتِّصَالِ الْإِسْنَادِيِّ بِالاتِّصَالِ

(٣٤) تفسير البحر المحيط-ج٢/ ص٢٧٥.
(٣٥) السابق-ج٢/ ص٢٧٥، ٢٧٦.
(٣٦) تفسير البحر المحيط -ج١/ ص٤٥٦.
(٣٧) انظر: شرح التصريح على التوضيح-ج١/ ص٥٤٠.
(٣٨) المقتضب-ج٤/ ص٤١١.
(٣٩) انظر: شرح الكافية-ج٢/ ص١٢٥.
(٤٠) سُورَةُ النساء، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٤٥}.
(٤١) الدر المصون-ج٣/ ص٥٨٧* تفسير البحر المحيط - ج٣/ ص٢٧٢.
(٤٢) السابق-ج٣/ ص٥٨٧ * اللباب في علوم الكتاب- ج٦/ ص١٩٣.

الْإِضَـافِيِّ"[٤٣]، وإلـى ذلـك قـد أشـار الكَفَـويُّ كذلك[٤٤].

أمَّا أبوالسعود العماديُّ فقد ألَحَّ على هذا المعنى، وألْمَحَ إلَيْه، وأحاط به؛ إذْ "الباءُ مزيدةٌ في فاعل [كَفَى]؛ لتأْكِيدِ الاتِّصَالِ الْإِسْنَادِيِّ بِالاتِّصَالِ الْإِضَافِيِّ، وتكرير الفعل في الجملتين مع إظهار الجلالة في مقام الإضمار، لا سيما في الثاني؛ لتقوية استقلالها المناسب للاعتراض، وتأكيد كفايته– عزَّ وجل!– في كلٍّ من الولاية والنصرة، والإشعار بِعِلِّيَّتِهِمَا؛ فإنَّ الألوهيةَ من موجباتِهِمَا– لا محالةَ"[٤٥]. وأضاف ابن عاشور أنَّ "الباء الداخلة على اسم الجلالة زائدةٌ؛ لتأكيد لُصُوقِ فعلِ [كَفَى] بفاعِلِه، وأصله [كَفَى اللهُ شَهِيدًا]"[٤٦].

هذا، وإنَّ للزجاج رأيًا له وجاهتُهُ في هذا الباب، استحسنَه ابنُ هشام، إذْ رأى الزجَّاجُ في الآية:﴿ وكَفَى باللَّهِ وَلِيًّا ﴾ وما أشبهَهَا في القرآن أنَّ معنى "الباء التوكيدُ، والمعنَى [كَفَى اللهُ]، إلاَّ أنَّ الباءَ دخَلَتْ في الفاعل؛ لأنَّ معنى الكلامِ الأمرُ، المعنى [اِكْتَفُوا بِاللهِ وَلِيًّا] "[٤٧].

تضمينُ الفعل الماضي [كَفَى] معنى الأمر [اكْتَفِ] استحسنه– كما أشرتُ آنفًا– ابنُ هشامٍ أيَّمَا استحسانٍ بقوله: "وهو منَ الْحُسْنِ بمكانٍ، ويُصَحِّحُهُ قولُهم: [اتَّقَى اللهَ امرؤٌ فعلَ خيرًا يُثَبْ علَيْهِ]؛ أيْ: لِيتَّقِ، ولْيفعلْ، بدليل جَزْمِ [يُثَبْ]، ويُوجِبُهُ قولُهُمْ:[كَفَى بِهِنْدٍ] بترك التاء"[٤٨]. وما ذكره ابنُ هشام والزجَّاجُ لَفَتَنَا إليه سِيبَوَيْهِ في بابٍ عقَدَهُ بعنوان [هذا بابُ الحروف التي تنَزَّلُ بمنزلة الأمر والنهي؛ لأنَّ فيها معنى الأمرِ والنهيِ]، وأورد من "تلك الحروف [حسبك، وكفيك، وشرعك]، وأشباهها، تقول:[حَسْبُكَ يَنَمِ النَّاسُ]، ومثل ذلك [اتَّقَي اللهَ امرُؤٌ وَفَعَلَ خيرًا يُثَبْ عَلَيْهِ]؛ لأنَّ فيه معنى [لِيَتَّقِ اللهَ امْرُؤٌ، وَلْيَفْعَلْ خَيْرًا]، وكذلك ما أشبَهَ هذا"[٤٩].

ويعلِّقُ أبو عليٍّ الفارسيُّ: "فيدلُّكَ جزمُهم للجواب على أنَّ مثال الماضي أُرِيدَ به الأمرُ، فهذا–كما ذكرتُ لك– الاتساعُ فيه أكثر من الاتساع في إقامة مثال الماضي مقامَ المضارعِ؛ لأنَّهما يجتمعان في أنَّهما خبرانِ، والأمرُ في هذا ليس مثلَهما"[٥٠]. وأضاف أبو حيَّانَ أنَّ "وضع الماضي موضعَ الأمر في لسان العرب كثير"[٥١]. وأكَّدَ على ذلك المراديُّ: "إذا دلَّ على الأمر بخبرٍ بفعل ماض أو مضارع أو باسم فعل أو باسمٍ غيرِه جاز جزمُ الجوابِ اتفاقًا"[٥٢]. وفي الحواشي الفقهيَّةِ جاء "وهذا صريحٌ في أنَّه قُصِدَ بها الإنشاءُ في مثل ذلك التركيبِ، وإنَّها خبريةٌ وضعًا"[٥٣].

(٤٣) تفسير البيضاوي–ج٢/ ص١٩٦.
(٤٤) كتاب الكليات– ص٧٧٣.
(٤٥) تفسير أبي السعود–ج٢/ ص١٨٢.
(٤٦) تفسير التحرير والتنوير–ج١٥/ ص٢١٤.
(٤٧) معاني القرآن وإعرابه–ج٢/ ص٥٧، تهذيب اللغة–ج١٠/ ص٢٠٩.
(٤٨) مغني اللبيب– ص١٤٤.
(٤٩) كتاب سِيبَوَيْهِ–ج٣/ ص١٠٠.
(٥٠) كتاب الإغفال–ج١/ ص٣٦٣.
(٥١) تفسير البحر المحيط–ج٨/ ص١١٤.
(٥٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك –ج٣/ ص١٢٥٨.
(٥٣) حاشية الْجَمَلِ على شرح المنهج– ص١٨.

وبإعمال الْحَمْلِ عَلَى المعنى يكون إعرابُ الآية مغايرًا إعرابَها على أنَّ الباء زائدةٌ، فالباءُ مع تضمين الماضي معنى الأمر لِلتَّعْدِيَةِ، والفاعلُ ضميرٌ مستتر وجوبًا تقديره {أنت}، و[بالله] متعلق بـ [كفى]، والمعنى: اكتفِ باللهِ شهيدًا. فالحمل هنا ليس حمل صيغة على صيغة في حكمها؛ لعلة بينهما؛ لكنه حملٌ لمعنى الخبر [كفى بالله] على معنى الإنشاء [اكتفوا بالله]. والقيمة الدلالية المفسرة والمتممة هي تأكيد التعليق في اللفظ والمعنى بالاتصال الإسنادي، والاتصال الإضافي- كما قال النحاة.

وهنا يَظهر الفرقُ البيّنُ بينَ تفسير الإعراب وتفسير المعنى؛ إذ إنَّ تفسيرَ الإعرابِ لا بُدَّ من الاهتمام بالصناعة النحوية، وتفسير المعنى لا يكترث بذلك؛ إذ إنَّه لا يضرُّه في شيء. وإلى مثل ما سلف أشار أبو الفتح فيما عنون له: [بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى]، قال:" فإذا مَرَّ بك شيءٌ من هذا عن أصحابنا؛ فاحفظْ نفسك منه، ولا تسترسلْ إليه، فإنْ أمْكَنَكَ أنْ يكون تقديرُ الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غايةَ وراءه، وإنْ كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى تَقَبَّلْتَ تفسيرَ المعنى على ما هو عليه، وصَحَّحْتَ طريقَ تقديرِ الإعراب؛ حتى لا يَشِذَّ شيءٌ منها عليك، وإياك أنْ تسترسل؛ فتفسدَ ما تُؤْثِرُ إصلاحَه"(٥٤).

(٥٤) الخصائص- ص٢٨٣، ٢٨٤.

الثَّالِثَةُ: تَأْكِيدُ النَّفْيِ الْمَعْنَوِيّ

ظاهرُ قول الله – تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!: ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾(٥٥) يقتضي "أنَّه – تَعَالَى!- طلب مِنْ إبليسَ مَا منعَه مِنْ تَرْكِ السجود. وليس الأمر كذلك؛ فإنَّ المقصودَ طلبُ ما منعَه من السجود؛ فلهذا الإشكال حصل للمفسرين أقوالٌ"(٥٦)، منها قول السمين الحلبي:" فِي [لَا] هذه وَجهَانِ، أظهرُهُمَا: أنَّها زائدةٌ للتوكيد.. وقد زعم جماعةٌ أنَّ [لَا] فِي هذه الآيةِ الكريمة غيرُ زائدةٍ .. وهذا تَمحُّلُ مَنْ يتحرَّجُ من نسبة الزيادة إلى القرآن"(٥٧)، وقال الزجاج: فدلَّ بقوله: ﴿ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ أنَّ إبليسَ أُمِرَ بالسجود مع الملائكة، ومعنى ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ إلغاءُ [لَا]، وهي مؤكِّدَةٌ لمعنى: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ"(٥٨). وقال الجويني: "وقد تكون زائدةً يستقلُّ الكلامُ دونها، والغرض تقريرُ نفيٍ اشْتَمَلَ الكلامُ عليه .. معناه: [مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ]، ولكن لَمَّا اشتمَلَ الكلام على المنع، ومقتضاه النفيُ، فكان في حكم التأكيدِ للمنعِ، حتَّى كأنَّه تكريرٌ له، ولا تُزَادُ [لَا] إلَّا لهذه الشريطةِ"(٥٩)، وقد رجح أبو حيَّانَ هذا المعنى، بقوله: "الظاهرُ أنّ [لَا] زائدةٌ تفيد التوكيدَ والتحقيقَ .. ويدلُّ على زيادتها قولُه- تعالى!: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ﴾(٦٠)، وسقوطها في هذا دليلٌ على

(٥٥) سُورَةُ الْأَعْرَافِ، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {١٢}.
(٥٦) تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان- ج٣/ ص٢٩٢.
(٥٧) الدر المصون- ج٥/ ص٢٦١: ٢٦٣.
(٥٨) معاني القرآن- ج٢/ ص٣٢٢.
(٥٩) البرهان في أصول الفقه- ج١/ ص١٤٢.
(٦٠) سُورَةُ ص~، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٧٥}، وتمامُها: !:﴿ قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾.

زيادتها في: ﴿ أَلاَّ تَسْجُدَ﴾ والمعنى أنَّه وبَّخه، وقرَّعه على امتناعه من السجود، وإنْ كان – تَعَالَى!– عالمًا بِمَا منعَه من السجود، و[مَا] استفهاميةٌ تَدُلُّ على التوبيخ"[٦١].

ذهب إلى ذلك البقاعيُّ– أيضًا– إذْ لمَّا "كانتِ العبارةُ قد صرَّحتْ بعدم سجوده؛ فكان المعنى لإبليسَ بإدخال [لَا] في قوله :﴿ أَلَّا تَسْجُدَ﴾؛ أتى بها لتفيد التأكُّدَ بالدلالة على اللَّوْم على الامتناع من الفعل، والإقدام على الترك"[٦٢]. وأكَّدَ الزركشيُّ –في موضعَينِ منْ مصنَّفه– الحكمَ بزيادتها، مبيِّنًا وجهَ زيادتها في الموجب المعنى، لَمَّا توجَّهَ إليه فعلٌ منفيٌّ في المعنى؛ فزاد [لَا] تأكيدًا للنفي المعنويّ الذي تضمَّنَه [مَنَعَكَ]، بناءً على أنَّ المعنى: [مَا مَنَعَكَ السُّجُودَ]، أو [مَا مَنَعَكَ مَنَ السُّجُودِ]، فالمعنى "أنْ تَسْجُدَ؛ فزادَ [لَا]؛ تأكيدًا للنفي المعنويّ الذي تضمَّنه [مَنَعَكَ]، فكذلك تُزاد [لَا] في الْعِلْمِ الْمُوجَبِ؛ توكيدًا للنفي الذي تضمَّنه الْمُوجَبُ عليه"[٦٣].

إنَّ ثَمَّةَ مَنْ ردَّ القولَ بزيادتها منْ أجْلِ التوكيد؛ كابنِ العربيّ، فمن "قال: إنَّه توكيدٌ فلا معنى له هاهنا؛ لأنَّ التوكيد إنَّما يكون إذا ظهر المؤكَّدُ، كقوله: [لا واللهِ لا أقومُ]، فإذا لم يكن هناك مؤكَّدٌ فلا وجهَ للتأكيد"[٦٤]. وقد تبِعَه ابن عاشور في ذلك؛ إذ "في توجيه معنى التّأكيد إلى الفعل مع كونِ السّجود غيرَ واقعٍ؛ فلا ينبغي تأكيدُه خفاءً؛ لأنّ التّوكيد تحقيقُ حصولِ الفعل المؤكَّد؛ فلا ينبغي التّعويلُ على هذا التّأويل"[٦٥]؛ ومن ثَمَّ راحوا يقولون بتضمين الفعل [مَنَعَكَ] معنى الفعل [دَعَاكَ] أو [مَنْ أَمَرَكَ]، أوْ[حَمَلَكَ]؛ أي "ذَكَرَ اللهُ المنعَ، وأراد الداعيَ، فكأنَّه قال: [مَا دَعَاكَ إِلَى أَلَّا تَسْجُدَ]؛ لأنَّ مخالفة أمر الله – تَعَالَى!– حالةٌ عظيمةٌ يُتَعَجَّبُ منها، ويُسألُ عن الداعي إليها"[٦٦]، وقيل:" معنى مَا مَنَعَكَ: [مَنْ أَمَرَكَ]"[٦٧].

لا جَرَمَ أنَّ مَا عليه جمهرةُ المفسرين والنحويين هوالأَوْفَقُ وَالْأَنْسَبُ والأصوبُ، وهو زيادتُها لتوكيد المعنى وتحقيقِهِ، والإشارة إلى الجُرمِ العظيم الذي ارتكبه إبليسُ بامتناعه عن الامتثال لأمر الله–عَزَّ وَجَلَّ!– مستندِينَ إلى المعنى، وإلى آية سورة [ص]، والنازلةُ واحدةٌ في الآيتين، والمقصودُ واحدٌ؛ فهي– إِذَنْ– مزيدةٌ للتّأكيد، ولا تُفِيدُ نفيًا؛ لأنَّ الحرف المزيد للتّأكيد لا يُفيد معنًى غيرَ التّأكيد، والحرفُ [لاَ] من جملة الحروف التي يؤكَّد بها الكلامُ، ولها نظائرُها من القرآن، ومن الشعر العربيّ؛ مِمَّا لا يدلُّ على نفيٍ. والتأكيد هنا قيمة دلالية مفسرة لعلة الحمل.

وأمَّا قول النحاة بالزيادة فليس مقصودُهم في مصطلحهم أنَّها حشوٌ، ووجودُها على هذا كَعَدَمِهِ، لكنَّهم يقصدون بالزائد النحويّ ما لا يَتَعَلَّقُ به حكمٌ

(٦١) نظم الدرر–ج٣/ ص٢٠٥.
(٦٢) تفسير البحر المحيط– ج٤/ ص٢٧٣.
(٦٣) البرهان في علوم القرآن–ج٣/ ص٧٩، ج٤/ ص٣٥٧.
(٦٤) أحكام القرآن، لابن العربي–ج٤/ ص٣٩٥.
(٦٥) تفسير التحرير والتنوير– ج٨/ ص٤٠.
(٦٦) اللباب في علوم الكتاب–ج٩/ ص٣١* شرح التلويح على التوضيح– ج١/ ص٢٩٢.
(٦٧) تفسير البحر المحيط–ج٤/ ص٢٧٣

إعرابيٌّ مع إفادته تأكيدَ المعنى وتحقيقَه، والتوكيدُ في القرآن من المعاني الرئيسة التي يقتضيها المقامُ، ويُوجِبُهَا المعنى، ولا سبيلَ إلى الاستغناء عنه؛ لذا فإنَّ التعبير بلفظ [الصِّلَة] في القرآن أَوْلى وأنسَبُ؛ درءًا للفهم الخطأ الذي قد يتبادر إلى ذهن مَنْ ليس له بأقوال النحاة دُربَةٌ ومِراسٌ، وإلى فَهْمِ مَنْ لمْ يَقِفْ على مُرَادِهِمْ ومَرَامِهِمْ بالزيادة، وقد وُفِّقَ بعضُ مفسري القرآن وشُرَّاح الحديث إلى ذلك، منهم ابن العربيّ(٦٨)، والعينيُّ- كذلك- قدْ نَبَّهَ " على أنَّ كلمة [لَا] صلةٌ"(٦٩). وقال القِمِّي النَّيْسَابُوريُّ: "الأشهرُ أنَّ [لَا] صلةٌ"(٧٠).

الرَّابِعَةُ: التَّبَادُرُ إِلَى الذِّهْنِ، والْخُطُورُ بِالْبَالِ

إنَّ ذِكْرَ اللفظ قد يستدعي ضدَّه في الذهن، ممَّا يَحْمِلُ على التسويةِ بينهما، أو التشريكِ في الحكم، فمن لطائف اللغة أنَّ الشيءَ "قد يُحمل على ضدِّهِ وَنَقِيضِهِ، كما يُحمل على نَظِيرِهِ وَرَسِيلِهِ"(٧١)؛ لحصول أدنى تناسبٍ بينهما، وهو ممَّا استثمره النحاة في أقيستهم، وضبط قواعدهم، وطرائق تصرُّفِهم. ولا غرْوَ في ذلك؛ فهو أسلوبٌ فذٌّ، عليْهِ دَأَبَ القرآنُ؛ فيأتي بالشيء وضدِّه؛ حتى يتأكَّدَ الحكمُ، ويَسْتَبِينَ، فما قولُ اللهِ- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!: ﴿ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾(٧٢) إلَّا تأكيدٌ لمضمونِ قولِهِ- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!: ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾(٧٣)؛ لأنَّ الأمر بالشيءِ يتضمَّنُ النهيَ عن ضدِّهِ. فالاهتمام بحكم الضدِّ يقتضي النهيَ عنه بخصوصِه؛ ومِنْ ثَمَّ قد خرَّج النحاة ووجَّهوا جمعَ [عِجَاف] على غير قياسٍ في قوله الله- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ﴾(٧٤)؛ فقياسُه [عُجْف]، كخضراءَ وخُضْرٍ؛ حَمْلًا على نقيضه [سِمَانٍ]؛ إذ كان العربُ "يُجرون الشيءَ مُجرى الخلافِ، كما يُجرونَه مُجرى المِثْلِ والنظير"(٧٥)؛ لِمَا في المخالفة أو الضِّدِّيَّةِ من علاقة رُبَّمَا تكون أقربَ إلى الذهن من أيَّةِ علاقةٍ أخرى؛ حيث إنه إذا ذُكِرَ الشيءُ وضدُّه ازداد المعنى وضوحًا؛ فَبِضِدِّها تَتَبَيَّنُ الأشياءُ وتَتَمَيَّزُ.

قد أخذ النحاة بالنقيض، وسوَّغوا به المسائل النحوية والصرفية وتعليلَها، وأجْرَوْا عليه كثيرًا من الأحكام، فقد نقل السيوطيُّ عن الدِّينَوَرِيِّ أنَّه قسَّم الْعِلَلَ النحوية إلى أربعٍ وعشرينَ عِلَّةً، وجعل من أقسامها النقيضَ. وأفرد ابن هشام بابًا لقياس الحمل على النقيض، وجمع له ثلاثَ عشرةَ مسألةً، نقلها السيوطي عنه في الأشباه والنظائر.

ذكر بعض النحاة قيمة دلالية مفسرة ومتمِّمَةً لعلة الحملِ على النقيض بِخُطُورِهِ بِالْبَالِ، وتبادُرِهِ إلى الذِّهْنِ، فقد صحَّح السكاكيُّ [الْمَوَتَان] مع وجود مقتضى الإعلال؛ حملاً على ضدِّه [الْحَيَوَان]؛ لأنَّ باب [فَعَلَان] للتقلُّب والتَّحرُّكِ، مشيرًا إلى أنَّ الحمل على النقيض "بابٌ واسعٌ،

(٦٨) انظر: أحكام القرآن، لابن العربي-ج٤/ ص٣٩٥.
(٦٩) عمدة القاري- ج١٥/ ص٢٠٥.
(٧٠) تفسير غرائب القرآن، ورغائب الفرقان- ج٣/ ص٢٩٢.
(٧١) درة الغواص في أوهام الخواص- ص١٣٣.
(٧٢) سُورَةُ الْمَائِدَة، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٢}.
(٧٣) سُورَةُ الْمَائِدَة، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٢}.
(٧٤) سُورَةُ يُوسُف، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٤٣}.
(٧٥) المسائل الشيرازيات- ج١/ ص٢٦٠.

ولـه مناسـبةٌ، وهـي أنَّ النقيضـينِ- غالبـا- يتلازمـانِ فـي الخطـورِ بالبَالِ، والشاهد لـه تَـلَازُمُ الوِجْـدَانِ"[٧٦]؛ أي أنَّ النقـيض يُحمـلُ علـى النقـيض؛ مـن أجـل "تلازمِهمـا -غالبـا- فـي الخطور بالبال، كما يُحمل النظيرُ على النظيرِ؛ لتشارُكِهِمَا في أمرٍ معتبَرٍ في حكمهما"[٧٧]؛ ولهذا الجامعِ المشترَكِ بين النقيضين قد صحَّ "تنزيلُهُما منزلـةَ المِثْلَيْنِ؛ فيُحمل أحدُهما على الآخر في شيء من أحكامه، كما يُحْمَلُ على نظيرِه"[٧٨]، ومـا ذلـك إلَّا لِكَـوْنِ النقـيض يَزِيـدُ نقيضَـه فـي المعنـى وضـوحًا وبيانًـا؛ لِمَـا بينَهمـا مـن تَـدَاعٍ وانسجَامٍ ومناسبةٍ"[٧٩]. فالتبادر إلى الذهن، وخطوره بالبال- إذن- قيمة دلالية كبرى، تستدعى الأضداد اللغوية؛ وهي تفسير استعمال لعلة الحمل على النقيض، وهي من فرائد العربية وخرائدها في انضباط قواعدها، وجمالِ عِلَلِها.

الخَامِسَةُ: التَّطَيُّرُ وَالْفَأْلُ

مـن القـيم الدلاليـة المفسـرة لِعِلَّـةِ وصـف الشيء بنقيضِه وحمْلِهِ عليه عند العرب التَّطَيُّرُ وَالْفَأْلُ، فَمِنْ سُننِهم المشهورة تسميةُ المتضادَّيْنِ باسـمٍ واحـدٍ، ومنـه قـولهم لِلْمَلْـدُوغِ: [السَّـلِيم]، ولِلْحبشِـيِّ: [أَبـو الْبَيْضَـاءِ]، ولِلْفَـلَاةِ الْمُهلِكَـةِ: [مَفَـازَة]، ولِلْأَعْمَـى: [أَبـو الْبَصِـيرِ]، ولِلْأَبْـيَضِ: [أَبُـو الْجَـوْنِ]، ولِلْغُـرَابِ: [الْأَعْمَـى]؛ لِحِـدَّةِ بصَـرِهِ[٨٠]؛ فهم يصـفونَ "الشـيءَ بضـدِّه؛ لِلتَّطَيُّـرِ وَالْفَأْلِ"[٨١]. وإذا كان ما سلف يُعَدُّ مستوًى من اللغة المجازية للمفردات، ومن قضايا المشترك والأضداد في اللغة؛ فإن مفسري القرآن ومعربيه جعلوا منه قولَه- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!: ﴿ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾[٨٢]، قال ابن عباس- رَضِيَ اللهُ عَنْهَا!:" أَرَادُوا السَّفِيهَ الْغَاوِيَ"[٨٣]؛ ومن ثمَّ تكون دلالة الفأل والتطير-هنا- قيمة دلالية سياقية مفسرة ومتممة لعلة حمل النقيض على النقيض.

أكتفي بما سلف من نماذجَ دالَةٍ على ما سواها من أهمية قِيَمٍ معنويةٍ مفسِّرَةٍ لِعِلَّةِ الْحَمْلِ النحويّ بأنواعه المتباينة في بيان المعنى وإيضاحه واستجلائه وتقريبه إلى الأفهام والألباب، دونما عنتٍ أو كدٍّ تعلَّل به من ثَارُوا على النحو والنحاة قديمًا وحديثًا.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي

القِيمَـةُ الدَّلَالِيَّـةُ الشَّـكْلِيَّةُ الْمُفَسِّـرَةُ لِعِلَّـةِ الْحَمْـلِ النَّحْوِيّ

بوصفي القِيمَـةَ الدَّلَالِيَّـةَ الْمُفَسِّـرَةَ لِعِلَّـةِ الْحَمْـلِ النَّحْوِيّ هنا بالشكليَّةِ لستُ أقلِّلُ من قيمتها، وإنَّما هو من قبيل القسمة العقلية التي تتمايز بها الأمورُ وتَسْتَبِينُ بها الأشياءُ، وهنا أسوق نماذجَ دالَّةً على ما سواها على النحو الآتي:

الأُولَى: التَّوَسُّعُ عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ

(٧٦) مِفْتَاحُ العُلُومِ- ص١٧.

(٧٧) ظَاهِرَةُ قِيَاسِ الْحَمْلِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بَيْنَ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ الْقُدَامَى وَالْمُحْدَثِينَ- ص ٣٤٣.

(٧٨) السابق- ص٣٤٣.

(٧٩) الْحَمْلُ عَلَى النَّقِيضِ فِي الاسْتِعْمَالِ الْعَرَبِيّ- ص٣٣٦.

(٨٠) في العامّيَّة المصريَّة يقولون للأقرع: [شَعْرَاوِيّ]، وللذي عنده المرض الخبيث: [فلانٌ عنده بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]؛ تفاؤلًا، واستبشارًا.

(٨١) الكشف والبيان، الثعلبي {ت٤٣٧هـ}-ج٥/ ص١٨٦.

(٨٢) سُورَةُ هُود، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٨٧}.

(٨٣) تفسير البغوي-ج٢/ ص٣٩٨.

إنّ اتساع الكلام وسعتَه هو التخطّي والتجاوزُ لكلّ ما هو ضابطٌ، أو أصلٌ، أو قاعدةٌ، وقد يرادفُه الانزياحُ، والاتساعُ دالٌّ على كلّ صنوفِ التغيير في أصل التعبير من حذفٍ وزيادةٍ، وتقديم وتأخيرٍ، وحملٍ على المعنى، قال ابن جني: "وكيف تصرَّفتِ الحالُ فالاتساع فاشٍ في جميع أجناسِ شجاعة العربية"(٨٤)؛ وذلك لأنَّ من شأن العرب التوسعَ في كلّ شيءٍ، فما يأتي على خلاف الأصل قيل فيه: هو [على سَعَةِ الكَلَامِ]، أو لِاتّساعِهِمْ فيه.

ذلك، وقد أحصيتُ من كتاب سِيبَوَيْهِ واحدًا وعشرين موضعًا(٨٥)، ذكر فيها مبدأ [سَعَةِ الكَلَامِ]؛ مِمَّا يدُلُّ على أنَّ لِسَعَةِ الكَلَامِ وإيجازِه أثرًا بارزًا مُهِمًّا في التحليل النحويّ الدلاليّ، ومن ذلك "أنْ يقول: كمْ ضُرِبَ به؟ فتقول: ضُرِبَ به ضربتَان، وضُرِبَ به ضَرْبٌ كثيرٌ. وممَّا جاء على اتّساع الكلام والاختصارِ قوله – تَعَالَى جَدُّهُ!:﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾(٨٦)، إنَّما يُرِيدُ أهلَ القريةِ؛ فاختصَرَ، وعَمِلَ الفعلُ في [القريةِ]، كما كان عاملًا في [الأَهْل] لو كان هاهنا، ومثله:﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾(٨٧)، وإنَّما المعنى {بَلْ مَكْرُكُم فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ}. وقال –عَزَّ وَجَلَّ!:﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ﴾(٨٨)، وإنّما هو {ولكنَّ البِرَّ برُّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ}، ومثلُه في الاتِّسَاعِ قَوْلُه –عزّ وجلّ!: ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لا يَسمَعُ إلاَّ دُعَاءً ونِدَاءً﴾(٨٩)، فلم يُشَبَّهُوا بمَا يَنْعِقُ، وإنَّمَا شُبِّهُوا بالمنعوقِ به، وإنَّما المعنى { مَثَلُكم ومَثَلُ الذين كفروا كمثل الناعِق والمنعوقِ به الذى لا يَسْمَعُ}، ولكنَّه جَاءَ عَلَى سَعَةِ الْكَلَامِ. والإيجازُ لعلم المخاطَبِ بِالْمَعْنَى"(٩٠).

وأمنُ اللَّبْسِ هنا شريطةٌ مهمةٌ لِاتِّسَاعِ الكلام واختصاره، وهو ما نصَّ عليه سِيبَوَيْهِ في النصّ السالف بقوله: { جَاءَ عَلَى سَعَةِ الْكَلَامِ. والإيجازُ لعلم المخاطَبِ بِالْمَعْنَى}.

وقال صاحب الكتاب: "ومن هذا الباب قوله: مَا أبالي أزيدًا لَقِيتُ أمْ عَمْرًا؟ وسواءٌ عليَّ أبِشْرًا كَلَّمْتُ أمْ زيدًا؟ كما تقول: ما أبالي أيَّهُما لقِيتُ، وإنَّمَا جاز حرفُ الاستفهام هاهنا؛ لأنك سَوَّيْتَ الأَمْرَيْنِ عليك، كما استَوَيَا حين قلت: أزيدٌ عندك أمْ عمرٌو؟ فجرى هذا على حرف الاستفهام، كما جرى على حرف النِّدَاء قولهم: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أيَّتُهَا الْعَصَابَةُ"(٩١). يعني أنَّ هذا قد جرى على صورة استفهام، ولا استفهام، كما أنَّ قولهم:{اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أيَّتُهَا الْعَصَابَةُ} قد "جَرَى على صورة النِّدَاءِ، ولا نِدَاءَ"(٩٢)، بتعبير الفخر الرازي. وقال الأصبهاني:

(٨٤) الخصائص– ج٢/ ص٤٤٧.
(٨٥) تلك مواضعه: جـ ١/١٦٠، ١٧٦، ١٧٧، ١٨١، ٢١٢، ٢١٦، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٩، ٢٦٥، ٢٩٢، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٦٣، ٣٩٠، ٤٠٣* جـ٢/ ص٥١* جـ٣/ ص٢٦٩.
(٨٦) سُورَةُ يُوسُفَ، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٨٢}.
(٨٧) سُورَةُ سَبَأ، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٣٣}.
(٨٨) سُورَةُ الْبَقَرَة، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {١٧٧}.
(٨٩) سُورَةُ الْبَقَرَة، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {١٧١}.
(٩٠) كتاب سِيبَوَيْهِ–ج١/ ص٢١٢.
(٩١) السابق– ج٣/ ص١٧٠.
(٩٢) مفاتيح الغيب–ج٢/ ص٣٩.

"اللَّفْظُ على النداء، والمعنى على غيرِ النداء، إنَّما هو الاختصاصُ"(٩٣).

ومن ذلك الاستفهام في التعليق، قال أبو حَيَّانَ:" ونظير ذلك قول العرب: {عَرَفْتُ زيدًا أبُو مَنْ هُوَ}، على أحد الأوجه؛ فالجملة من قولك: {أبُو مَنْ هُوَ} في موضع البدل من قوله { زيدا } مفعول { عَرَفْتُ}، وهو على حذف مضاف، التقدير: عَرَفْتُ قصةَ زيدٍ أبو مَنْ. وليس الاستفهام في باب التعليق مرادًا به معناه، بل هذا من المواضع التي جرتْ في لسان العرب مُغَلَّبًا عليها أحكامَ اللفظِ دونَ الْمَعْنَى، ونظيرُ ذلك [أيُّ] في باب الاختصاص، في نحو قولهم: {اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أيَّتُهَا الْعَصَابَةُ}؛ غَلَبَ عليها أكثرُ أحكام النداء، وليس المعنى على النداء، وقد تقدَّم من قولنا: {إنَّ كلام العرب على ثلاثة أقسام}: قسمٍ يكون فيه اللفظ مطابقًا للمعنى، وهو أكثرُ كلام العرب. وقسمٍ يغلب فيه أحكامُ اللفظ، كهذا الاستفهام الواقع في التعليق، والواقع في التسوية. وقسمٍ يغلب فيه أحكامُ المعنى نحو: أقائم الزيدان"(٩٤).

وهذا النحو كثيرٌ جدًّا، ألا ترى أنَّ سِيبَوَيْهِ قال في قولهم: {ألستَ أتيتَنَا فتحدِّثَنَا}؛ بالرفع والنصب، فحمل مرَّةً على اللفظ، وأجاز النصب، وعلى المعنى فمنع النصب؛ إذ معناه الإثبات؛ ولهذا جاء قوله– تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ!: ﴿ أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾(٩٥)، بخلاف قوله– عَزَّ وَجَلَّ!: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾(٩٦)، فجاء الاختلافُ في الآيتين كما جاء الرفع والنصب في المسألة؛ فَحُمِلَ مَرَّةً على الإثبات، وأخرى على النفيِ.

ومن ذلك قوله– تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ!:﴿ يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ﴾(٩٧)؛ حيثُ إنَّ اللفظ لفظُ النداء، والمعنى على غيرِهِ. ومثله قولهم: {لَا أَدْرِي أَقَامَ أمْ قَعَدَ؟}؛ ألَا ترى أنَّ اللفظ على الاستفهام، والمعنى على غيره. وكذلك قولهم: {حسبك}؛ اللفظ لفظُ الابتداء، والمعنى على غيره. وكذلك قولهم: {اتَّقَى اللهَ امرؤٌ فعلَ خيرًا يُثَبْ علَيْهِ}؛ اللفظُ لفظُ الخبرِ، والمعنى معنى الدعاء. وكذلك قوله– عَزَّ وَجَلَّ!: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾(٩٨)، ومنه " قولك: {يَعْلَمُ اللهُ لَأَقُومَنَّ}؛ اللفظ لفظ: {يَذْهَبُ زَيْدٌ}، والمعنى الْقَسَمُ"(٩٩). وكذلك قولهم: "ألَا رجلٌ ظريفٌ! فاللفظ لفظُ الخبرِ، والمعنى معنى التمنِّي، وليس هذا بسائغٍ؛ لأنَّ الكلام قد دخله ما منع هذا المعنى، ألا ترى أنَّ هذا ارتفع بالابتداء، وقد دخل الكلام من المعنى ما أزال معنى الابتداء؛ ألا ترى أنَّ معنى الطلب قد أزال معنى الابتداء؛ من حيث جرى مجرى [اللَّهُمَّ غلامًا]؛ أي هبْ لي! وكذلك قولك: ألا رجل؟ بمنزلة قوله: هبْ لي؛ وألا آخذ؛ وألا أعطي؟ ونحو ذلك فإذا دخل هذا المعنى أزال معنى الابتداء؛ وإذا زال معناه لم يجز ارتفاعُه بالابتداء؛ لمعاقبة هذا المعنى له"(١٠٠).

(٩٣) إعراب القرآن–ج٢/ ص٢٦٨.
(٩٤) تفسير البحر المحيط–ج٢/ ص٣٠٦.
(٩٥) سُورَةُ هُود، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٧٨}.
(٩٦) سُورَةُ الْأَعْرَاف، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {١٧٢}.
(٩٧) سُورَةُ يَس، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٣٠}.
(٩٨) سُورَةُ مَرْيَم، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٧٥}.
(٩٩) المقتضب–ج٣/ ص٢٧٣.
(١٠٠) مؤلفات السَّعْدي– ص١٤٠.

يُقَـرِّرُ السـيوطيُّ أنَّ " حكـم {أيّ} فـي هـذا البـاب حكمُهـا فـي بـاب النـداء؛ مـن بنائهـا علـى الضمِّ محكومًا على موضعها بالنَّصْبِ، ووصفها باسم الجنس ملتزمًا فيه الرفعُ، واستثنى ابنُ مالك في [التسهيل] دخولَ حرف النداء؛ فإنَّه لا يدخل عليهـا هنـا؛ لأنَّ المـرادَ بهـا المـتكلِّمُ، والمـتكَلِّمُ لا يُنَادِي نفسَه"(١٠١). واستثناء ابن مالك الذي أشار إليـه السـيوطي نصُّـهُ: "إذا قصـد المـتكلم بعـد ضمير يخُصُّه أو يشارك فيه تأكيد الاختصاص، أَوْلَاهُ {أَيُّـا}؛ يعطيهـا مالهـا فـي النـداء، إلَّا حَرْفَهُ"(١٠٢). ويفنِّدُ السيوطي رأيَ الأخفش بقولـه: "وزعم الأخفش أنَّها منادًى؛ لأنَّها في غير الشرط والاسـتفهام لا تكـون إلَّا علـى النِّـدَاءِ. قـال: ولا يُنْكَرُ أنْ يُنَادِيَ الإنسانُ نفسَه، ألا ترى أنَّ عُمَرَ قال: {كلُّ النَّاس أفقهُ منك يا عمرُ}. قال: وهذا أَوْلَى من أنْ تَخْرُجَ {أيّ} عن بابها. وَرُدَّ بأن بقيةَ البـاب لا يُمكـن فيـه تقديرُ الحـرف نحـو: {نحـن العرب}، و{بك الله}"(١٠٣).

ذلك، ويذهب السيرافيُّ إلى أنَّ {أيًّا} هنا في الاختصـاص معرفـةٌ معربـةٌ، لا مبنيـةٌ، وأنَّهـا تحتمـل وجهـيْنِ اثنـين، أحـدَهما: أنْ تكـون خبـرًا لمبتـدأ محـذوف، تقديره: أنـا أفعـل كـذا هـو أيهـا الرجـلُ؛ أي المخصـوص بـه. ثانيَهمـا: مبتـدأٌ، والخبر محذوفٌ، تقديره: أيها الرجلُ المخصوصُ أنا المذكورُ"(١٠٤).

هذا، ويَعِنُّ هنا سؤالٌ مَفَادُهُ: مَا الْقِيمَةُ الدلالية مـن وراءِ مجـي الكـلام علـى صـورةٍ هـي لغيـره؟ يجيبنـا ابـن مالـك –رحمـه الله!– بقولـه:" قـد يُجَـاءُ بكـلامٍ عَلَـى صـورةٍ هـي لغيـره توسُّـعًا عنـد أمـن اللبس؛ فمن ذلك ورود الاختصاص بصورة النداء، كقولهم: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيَّتُهَا الْعَصَابَةُ"(١٠٥).

هذه القيمَةُ الدلالية –كما سلف– قيمةٌ رَحْبةٌ فِضْفَاضَـةٌ، تشمل الحَمْلَ وغيرَه، وهي مظهرٌ من مظاهر العربية وتجاسرِها، كما ألمح إلى ذلك أبو الفتح ابن جِنِّيْ.

الثَّانِيَةُ: الْمُضَارَعَةُ اللَّفْظِيَّةُ

لا تُستفاد المضارعةُ من مجرَّد الحمل على المعنى أو من مجرَّد الحمل على اللفظ؛ إذ يُحْمَلُ علـى اللفـظ، واللفظـان– فـي حـال انفرادِهمـا– متباينـانِ بنيـةً ووظيفـةً. وقد يُحْمَـلُ علـى المعنـى، ومعنـى اللفظين فـي نفسَيْهِمَا متباينـانِ معنًـى. وقد يُحْمَـلُ –فـي سـياقٍ واحـدٍ– علـى اللفظ، ثُـمَّ يَتْبَعُـهُ الحملُ على المعنى، دون أدنى مشابهةٍ.

أمَّـا القيمـةُ الدلاليـة المفسـرة المقصـودة لِعِلَّـةِ الحملِ هنـا فهـي الْمُضَـارَعَةُ اللَّفْظِيَّـةُ التـي تُفْضِـي إلـى التشـابه المعنـوي، فقـد ثبـت أنَّ النحـويين يُجيزون دخولَ لام الابتداء بعد [إنَّ] التي بمعنـى [نَعَـمْ]؛ وذلـك لأنَّ [إنَّ] تُضـارع فـي اللفـظ [إنَّ] المؤكِّدَةَ، وفـي المعنـى كـذلك؛ لكـون [نَعَمْ] إيجابـا واعترافـا، و [إنَّ] تحقيـقٌ وإثبـاتٌ؛ فمـن أجـل تضـارعهما –أيضًـا– في المعنـى حُمِلَتْ [إنَّ] على [نعمْ].

(١٠١) همع الهوامع– ج٢/ ص٢٨، ٢٩.
(١٠٢) شرح التسهيل– ج٣/ ص٤٣٤.
(١٠٣) همع الهوامع– ج٢/ ص٢٩.
(١٠٤) انظر: شرح كتاب سِيبَوَيْهِ– ج٨/ ص٤١.
(١٠٥) شرح الكافية الشافية– ج٢/ ص٦٣٨.

ودخول لام الابتداء بعد [إنَّ] التي بمعنى [نَعَمْ]؛ لِشَبَهِهَا في اللفظ [إنَّ] المؤكِّدَةِ، قاله بعضُهم في قوله– تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ!:﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾(١٠٦) تلك قراءةُ حفصٍ عن عاصمٍ. وأمَّا نافعٌ، وابنُ عامرٍ، وحمزةُ، والكسائيُّ، وعاصمٌ برواية شُعْبَةَ فقد قرأوا: ﴿إِنَّ هَذَانِ﴾؛ بتشديد النُّونَيْنِ في [إنَّ]، وألف خفيفة النون في [هَذَانِ]. وثَمَّةَ مَنْ ترك هذه القراءة إلى وجوهٍ أُخَرَ، منها(١٠٧):

الأول: قرأ أبو عمرو وعيسى بْنُ عُمَرَ: ﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ﴾ قالوا: هي قراءةُ عثمانَ، وعائشةَ، وابنِ الزبيرِ، وسعيدِ بن جبيرٍ، والحسنِ –رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ!– واحتجَّ أبو عمرو وعيسى على ذلك بما رَوَى هشامُ بنُ عروةَ عن أبيه عن عائشةَ –رضيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهَا!– أنها سُئِلَتْ عن قوله: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ وعن قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾(١٠٨)، وعن قوله:﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ﴾، إلَى قَوْلُهُ: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾(١٠٩)، فقالت: "يا ابن أخي هذا خطأٌ منَ الكاتبِ"(١١٠). ورُوِيَ عن عثمانَ– رَضِيَ اللهُ عَنْهُ!– أنَّهُ نَظَرَ في المصحفِ، فقال: "أرى فيه لَحْنًا، وَسَتُقَيمُهُ العربُ بألسنتِها"(١١١)، وعن أبي عمرو أنَّه قال: "إنِّي لأستحي أنْ أقرأ: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾"(١١٢).

ثانيها: قرأ ابنُ كثيرٍ:﴿إِنْ هَذَانِّ﴾؛ بتخفيف [إنْ]، وتشديد نون [هَذَانِّ].

وفي القول الأول قال الفخرُ الرازيُّ كلامًا أنقُله مكتملًا لنفاستِه: "أمَّا الطعنُ في القراءة المشهورة فهو أسوأُ مِمَّا تقدَّم من وجوهٍ؛ أحدها: أنَّه لمَّا كان نقلُ هذه القراءة في الشهرة كنقل جميع القرآن، فلو حكمنا ببطلانها جاز مِثْلُهُ في جميع القرآن، وذلك يُفْضِي إلى القدح في التواتر، وإلى القدح في كلِّ القرآن، وأنَّه باطلٌ، وإذا ثبت ذلك امتنع صيرورتُهُ مُعَارَضًا بخبر الواحد المنقول عن بعض الصحابة. وثانيها: أنَّ المسلمين أجمعوا على أنَّ ما بين الدِّفَّتَيْنِ كلامُ الله – تَعَالَى!– وكلام الله –تَعَالَى!– لا يجوز أنْ يكون لحنًا وغلطًا؛ فثبت فسادُ مَا نُقِلَ عن عثمانَ وعائشةَ –رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا– أنَّ فيه لحنًا وغلطًا. وثالثها: قال ابن الأنباري: إنَّ الصحابة هم الأئمةُ والقدوة؛ فلو وجدوا في المصحف لحنًا لَمَا فَوَّضُوا إصلاحَه إلى غيرِهم مِنْ بعدِهم، مع تحذيرهم من الابتداع، وترغيبهم في الاتِّبَاع، حتَّى قال بعضهم: اتَّبِعُوا، ولا تَبْتَدِعُوا؛ فقد كُفِيتُمْ. فثبت أنَّه لا بُدَّ من تصحيح القراءة المشهورة. واختلف النحويون فيه، وذكروا وجوهًا؛ الوجه الأول وهو الأقوى: أنَّ هذه لغةٌ لبعض العرب. وقال بعضهم: هي لغةُ بلحارثِ بن كعب. والزجاج نسبَها إلى كنانةَ. وقطرب نسبها إلى بلحارث بن كعب ومراد وخثعم وبعض بني

(١٠٦) سُورَةُ طَه، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٦٣}.
(١٠٧) انظر هذه الوجوه في: السبعة في القراءات– ص٤١٩.
(١٠٨) سُورَةُ الْمَائِدَة، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٦٩}.
(١٠٩) سُورَةُ النِّسَاء، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {١٦٢}.
(١١٠) التفسير الكبير–ج٢٢/ ص٦٥.
(١١١) اللباب في علوم الكتاب–ج١٣/ ص٣٠١.
(١١٢) السابق–ج١٣/ ص٣٠٢.

عُـذْرَةَ. ونسـبها ابـنُ جِنِّـيْ إلـى بعـض بنـي ربيعةَ"(١١٣).

أورد ابن خَالَوَيْهِ رأيًا للمبرّدِ غيرَ مذكورٍ في مقتضـبِه(١١٤)، يَقضـي فيـه بـأنَّ "أَوْلَـى الأمـورِ بـ [إنَّ] المشدَّدة هاهنا بمعنى [نَعَمْ] "(١١٥)، فاعتُرِضَ على المبرّدِ بأنَّ اللامَ لا تدخل على خبرها إذا كانت بمعنى [نَعَمْ]، فكان جوابُه:" إنَّمَا دخلتِ اللامُ على اللفظ، لا على المعنى"(١١٦).

هـذا الجـواب هـو أقـربُ الأجوبـة إلـى الصـواب، فالشَّـبَهُ اللفظـيُّ أو الْمُضَـارَعَةُ اللَّفْظِيَّـةُ هـي القيمـة الشـكلية المفسـرة أو المتممـة لِعِلَّـةِ الْحَمْلِ هنا، ولو تأمَّلْنَا الشَّبَهَ اللفظيَّ، وتدبَّرْنَاه لَمَا وَجَدْنَاهُ عاريًا من اشتمال المعنى عليه. قد قال بالقيمـةِ ذاتِها ابنُ هشام؛ بأنَّ اللَّامَ "دخلتْ بعد [إنَّ] هذه؛ لشبهها بـ [إنَّ] المؤكِّدَةِ لفظًا"(١١٧).

يُعَـزِّزُ هـذا الـرأيَ السـالفَ مَـا ورد فـي القريض، قال ابنُ قيسِ الرُّقَيَّاتِ [مجزوء الكامل]: ويُقْلْنَ: شَيْبٌ قَدْ عَلَاكَ

وَقَـــدْ كَبِـــرْتَ، فَقُلْـــتُ: إنَّـــهْ(١١٨)

أيْ: "إنَّه قد كان كمَا تَقُلْنَ. والاختصار في كلام العرب كثيرٌ لا يُحصى، وهو عندنا أعربُ الكلام وأفصـحُه"(١١٩)، فقد استعمل [إنَّ] في قوله:[إنَّـهْ] بمعنـى "نعـمْ، وأَجَـلْ"(١٢٠)، والهـاء هـاءُ السكتِ، وإنَّمَا "احتاج إليها في الوقف؛ لأنه لا يستطيع أنْ يُحرّكَ مَا يَسْكُتُ عِنْدَهُ"(١٢١). ذلك كقول الأعرابـيّ عبدِ اللهِ بن الزَّبيرِ الأسديّ لعبدِ اللهِ بن الزبيرِ بن الْعَـوَّامِ؛ إذ جـاءه مسـتجدِيًا، فَلَـمْ يُعْطِـهِ، فقـال الأعرابـيُّ: "لعنَ اللهُ ناقـةً حملتْنِـي إليك! فقال ابنُ الزُّبـي: إنَّ، وراكبَهـا "، فكـان جـواب ابـنِ العـوَّام – رَضِـيَ اللهُ عَنْـهُ!– هنـا "معنـاهُ: أَجَـلْ"(١٢٢). وفـي المسألة أقوالٌ مقبولةٌ، وأخرى منكورةٌ، إلَّا أنَّ القيمة الدلاليـة الشـكلية المفسـرة لِعِلَّـةِ الْحَمْـلِ هاهنـا هـي المضـارعةُ اللفظيَّـةُ التـي لا تخلـو أَلْبَتَّـةَ مـن الشَّـبَهِ المعنويّ.

الثَّالِثَةُ: التَّلَاصُقُ

في قوله–عَزَّ وَجَلَّ!–:﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَـالُوا وَاللهِ رَبِّنَـا مَـا كُنَّـا مُشْـرِكِينَ﴾(١٢٣) قرأ ابـنُ كثيرٍ، وابنُ عامرٍ، وحفصٌ عن عاصمٍ ﴿لَمْ تَكُنْ﴾ بالتَّـاء، و﴿فِتْنَـتُهُمْ﴾ بـالرفع. وقرأ نـافعٌ وأبـو عمـرٍو ﴿لَـمْ تَكُـنْ﴾ بالتَّـاء، و﴿فِتْنَـتَهُمْ﴾ نصـبًا، وقـرأ حمـزةُ والكَسَـــائِيُّ ﴿لَـــمْ يَكُـــنْ﴾ باليَـــاء، و﴿ فِتْنَـــتَهُمْ ﴾ نصبًا(١٢٤).

يقول مَكِّيٌّ:" مَنْ قَرَأَ [تَكُنْ] بالتاء أَنَّثَ لتأنيث لفظ [الفتنة]، وجعل [الفتنة] اسم كان، و[أَنْ قَالُوا] خبرَ كانَ. وَمَنْ قَرَأَ [يَكُنْ] بالياء، ونصب [الفتنة] جعلها خبرَ كانَ، و [أَنْ قَالُوا] اسمَ كانَ. وَمَنْ قَرَأَ [تَكُنْ] بالتاء، ونصب [الفتنة] جعلها خبرَ كانَ، وأنث [تَكُنْ] على المعنى؛ لأنَّ (أَنْ ومَا بعدها) هو

(١١٣) التفسير الكبير–ج٢٢/ ص٦٥.
(١١٤) المقتضب–ج٢/ ص٣٦٤.
(١١٥) الحجة في القراءات السبع– ص٢٤٣.
(١١٦) السابق– ص٢٤٣.
(١١٧) مغني اللبيب– ص٥٧.
(١١٨) كتاب سِيبَوَيْهِ–ج٣/ ص١٥١.
(١١٩) غريب الحديث، لابن سلام–ج٢/ ص٢٧٢.
(١٢٠) الجمل في النحو– ص١٥٨.
(١٢١) كتاب سِيبَوَيْهِ–ج٤/ ص١٦٢.
(١٢٢) حروف المعاني، للزجاجي– ص٥٦.
(١٢٣) سُورَةُ الْأَنْعَام، الآيَةُ {٢٣}.
(١٢٤) السبعة في القراءات– ص٢٥٤، ٢٥٥.

الفتنةُ في المعنى؛ لأنَّ اسمَ كانَ هو الخبرُ في المعنى؛ إذ هي داخلة على الابتداء والخبر، وجعلُ [أَنْ] اسمَ كانَ هو الاختيارُ عند أهل النظر؛ لأنَّها لا تكون إلَّا معرفةً، لأنَّها لا تُوصَفُ؛ فَأَشْبَهَتِ المضمرَ، والمضمرُ أعرفُ المعارف؛ فكان الأعرفُ اسمَ كَانَ أَوْلَى مِمَّا هو دونَه في التعريف؛ إذ الفتنةُ إنَّما تَعَرَّفَتْ بإضافتها إلى الْمُضْمَرِ، فهي دُونَ تَعْرِيفِ [أَنْ] بكثيرٍ. وَمَنْ قَرَأَ [يَكُنْ] بالياء، ورفع [الفتنة] ذَكَّرَ؛ لأن تأنيث [الفتنة] غيرُ حقيقيٍّ؛ ولأن [الفتنة] يُرَادُ بها المعذرةُ، والمعذرةُ والعذرُ سواءٌ؛ فحمَلَهُ على المعنى فذكَّرَهُ؛ لأنَّ [الفتنة] هي القولُ في المعنى؛ فَذَكَّرَ حَمْلًا على المعنى"(١٢٥). أما السمينُ فقال:" إذا أُخبرَ عن الشيء بمؤنَّثٍ اكتسب تأنيثًا؛ فعُومِلَ معاملتَه"(١٢٦).

لابن زنجلةَ تعليلٌ لطيفٌ إذ قال:" قرأ نافع وأبو عمرو وأبو بكر [ثُمَّ لَمْ تَكُنْ] بالتاء، و [فتنتهم] نصب؛ جعلوا [الفتنة] خبرًا، والاسم [إِلَّا أَنْ قَالُوا]. وتقدير الكلام: ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُم إِلَّا قَوْلُهُمْ. يقال: لِمَ أَنَّثَ [تَكُنْ] والاسم مذكر؟ الجواب: إِنَّمَا أَنَّثَ لِأَنَّ الفعلَ لَمَّا جَاءَ مُلَاصِقًا لِلْفتنةِ أُنِّثَ لِتَأْنِيثِهَا؛ وإنَّما جاز ذلك لأنَّ [الفتنة] هي القولُ، والقولَ هو [الفتنةُ]؛ فجاز أنْ يَحِلَّ مَحَلَّهُ، ولا يؤثِّر في الخبر إلَّا فِيمَا كَانَ الأَوَّلَ بعينِه، نحو [كان زيدٌ أخاك]، فالخبرُ هو الاسمُ، فكذلك [الفتنة] هي القولُ"(١٢٧). إنَّ ما ذكره ابن زنجلة من قيمة [التَّلَاصُق] الشكلية المفسرة لعلة الحمل النحوي لَهُوَ مِنْ أَجْوَدِ الآراءِ والأقوالِ في هذه المسألة التي قد استضاءت جوانبُها بذكر ابن زنجلةَ القيمةَ الدلالية المفسرةَ لِعِلَّةِ الْحَمْلِ النَّحْوِيِّ والمتممة لها.

الرَّابِعَةُ: الْمُشَاكَلَةُ وَالْازْدِوَاجُ

عن عَلِيٍّ قال: خَرَجَ رسول اللَّهِ- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!- فإذا نِسْوَةٌ جُلُوسٌ، فَقَالَ:" ما يُجْلِسُكُنَّ؟". قُلْنَ: نَنْتَظِرُ الْجِنَازَةَ. قَالَ:" هَلْ تَغْسِلْنَ؟". قُلْنَ: لَا. قَالَ:" هل تَحْمِلْنَ؟". قُلْنَ: لَا. قَالَ:" هَلْ تُدْلِينَ فِيمَنْ يُدْلِي؟". قُلْنَ: لَا. قَالَ: "فَارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ"(١٢٨). فقوله: "مَأْزُورَاتٍ" أي: آثماتٍ، وقياسُه [مَوْزُورَات] بالواو؛ لأنَّهُ مِنَ الْوِزْرِ، فهمَزَ الأوَّلَ؛ حملًا على لفظِ مجاورِهِ المهموزِ؛ لمناسبتِه، ومشاكلتِهِ. يرى الفراء أنَّه "لَوْ أفرَدُوا لقالوا: مَوْزُورَاتٍ"(١٢٩)؛ لأنَّه من الوِزْرِ، فهمزَه "لِيَزْدَوِجَ مع [مَأْجُورَاتٍ]"(١٣٠). أمَّا في قوله- عَزَّ وَجَلَّ!-:﴿وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾(١٣١) فقد أورد النحاس رأيَ الأخفش، وعلَّق عليه: "ومن العرب من يقول: [بِحِيرٍ عِينٍ]. قال أبو جعفر: هذا على إِتْبَاعِ الأَوَّلِ لِلثَّانِي، ونظيرُه روايةُ مَنْ رَوَى [ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ]، والفصيحُ البيِّنُ [ارْجِعْنَ مَوْزُورَاتٍ]، و[بِحُورٍ]"(١٣٢). قال ابن الجزريّ: "إنَّما قال: [مَأْزُورَاتٍ]؛ لازدواج

(١٢٥) مشكل إعراب القرآن-ج١/ ص ٢٤٨.
(١٢٦) الدُّرُّ المصون- ج٤/ ص ٥٧٣.
(١٢٧) حجة القراءات- ص٢٤٣، ٢٤٤.
(١٢٨) سنن ابن ماجه-ج١/ ص٥٠٢.
(١٢٩) أدب الكاتب- ص٤٨٧.
(١٣٠) الزاهر في معاني كلمات الناس-ج١/ ص٦٢.
(١٣١) سُورَةُ الطُّور، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٢٠}.
(١٣٢) إعراب القرآن-ج٤/ ص١٣٧.

بمأجوراتٍ"[١٣٣]. ومنه قولهم: "هنَّأَنِي، وَمَرَّأَنِي، والأصل [أَمْرَأَنِي"[١٣٤]؛ وذلك "على الإتْباع، فإذا أَفْرَدُوهُ قالُوا: أَمْرَانِي"[١٣٥]. وهو" مِمَّا يُجْرون على الكَلِمة مَا يُجْرون على أُخْتِها"[١٣٦].

الْخَامِسَةُ: كَوْنُ الْكَلاَمِ فِي قُوَّةِ كَلاَمٍ آخَرَ

قد ذُكِرَتْ هذه القيمةُ الدلاليةُ المفسرة لعلة الحمل والمتممة لها عَرَضًا في دخول الباء على خبر [أَنَّ] في قوله– تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ!:﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾[١٣٧]، فَالْبَاءُ لا تدخلُ على خبرِ [أَنَّ]؛ لأنَّ الْبَاءَ إنَّمَا تدخلُ في النفيِ، وهذا إيجابٌ.

قدْ حسَّنَ هذا الشَّبَهَ المعنويَّ أو دخولَ الباءِ في خبر [أَنَّ] أمورٌ، منها "اشتمالُ النفي في أوَّلِ الآيةِ على [أَنَّ]، ومَا في حيِّزِهَا"[١٣٨]، ومنها تباعُدُ مَا بين [أَنَّ] وخبرِها، فقد فُصِل بالجملة المعطوفة على صلة [الذي] وهي قوله – تَعَالَى!: ﴿وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ﴾، فتباعُدُ [أَنَّ] منَ الخبرِ صيَّرَ [أَنَّ] كأنَّها غيرُ مذكورةٍ، قال ابن هشام:" والذي سَهَّلَ ذلك التقديرَ تباعدُ مَا بَيْنَهُمَا"[١٣٩]. ومِمَّا حسَّنَ ذلك الشَّبَهَ المعنويَّ كذلك كونُ الكلامِ في قُوَّةِ [أَلَيْسَ اللهُ بِقَادِرٍ]، بدليلِ أنَّهُ قد جاء مصرَّحًا به في موضعٍ آخرَ هو قوله– تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ!: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ﴾[١٤٠]، فقدْ "حَسَّنَ زيادتَها كونُ الكلامِ في قوةِ [أَليسَ اللَّهُ بقادرٍ]، وقاس الزجَّاجُ [ما ظَنَنْتُ أنَّ أحدًا بقائمٍ] عليها، والصحيحُ التوقُّفُ.. وقوله: {بَلَى} إيجابٌ لِما تضمَّنَه الكلامُ مِنَ النفيِ في قولِه: [أَوَلَمْ يَرَوْا]"[١٤١]. هذا التأويل السَّالف قد نجمَ عن اعتبار العلة الثانية للحمل النحويّ، وهي كونُ الكلامِ في قوَّةِ كلامٍ آخرَ.

ثَمَّةَ نَصٌّ كاشف للفرَّاء قد أورده في زيادة الباءِ والحملِ على المعنى، ففي قوله– تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ!:﴿ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[١٤٢]، قال أبو زكريَّا:" دخلتِ الباءُ في [بِإِلْحَادٍ]؛ لأنَّ تأويله: ومَنْ يُرِدْ بِأَنْ يُلْحِدَ فِيهِ"[١٤٣]، ثمَّ يقيس، ويستنتج قائلًا: "ودخولُ الباءِ في [أَنَّ] أسهلُ منه في [الإلحادِ] وما أشبَهَهُ"[١٤٤].

أرى أنَّ دخول الباء في [بِقَادِرٍ] دالٌّ على المبالغة في إثبات قدرة الله المطلقة التي قد يتشكك فيها منكرو البعث من الغابرين والخالفين. كما أرى أن عبارة النحاة لا تعني أنّ القوة متعلقة بالمعنى والدلالة، فـ [إنّ] لَمْ تُحمل على معنى [ليس] في زيادة [الباء] في خبرها، وإنما القوة منصرفة إلى شروط الزيادة، وهي سياق النفي، وشرط الفصل، والتباعد شرط استحساني لديهم. فالقيمة الدلالية المفسرة لعلة الحمل هنا شكلية مرتبطة بدلالة سياقية.

(١٣٣) النهاية في غريب الأثر–ج٥/ ص١٧٩.
(١٣٤) مغني اللبيب– ص٨٩٦.
(١٣٥) المحكم والمحيط الأعظم– ج١٠/ ص٢٩٤.
(١٣٦) المخصص–ج١/ ص٤١٦.
(١٣٧) سُورَةُ الأحقاف، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٣٣}.
(١٣٨) الكشاف– ج٤/ ص٣١٦.
(١٣٩) مغني اللبيب– ص٨٨٤.
(١٤٠) سُورَةُ يس، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٨١}.
(١٤١) الدر المصون–ج٩/ ص٦٨١.
(١٤٢) سُورَةُ الحج، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٢٥}.
(١٤٣) معاني القرآن، للفراء–ج٢/ ص٢٠٧.
(١٤٤)السَّابق–ج٢/ ص٢٠٧.

السَّادِسَةُ: طَلَبُ التَّنَاسُبِ

ذكر السَّكَّاكيُّ في [في علَّة إعراب نحو "مُسْلِمَات" على ما هو عليه] أنَّ "جمع المذكر لَمَّا سُوِّيَ فيه بين الجرِّ والنَّصب.. اتُّبِعَهُ في ذلك جمعُ المؤنث؛ طَلَبًا لِلتَّنَاسُبِ؛ من حيث إنَّهما جَمْعَا تصحيحٍ، وأنَّ المؤنث فرعٌ على المذكر.. ومعلوم عندك أنَّ اتباعَ الفرعِ الأصلَ فِي حكمٍ مِمَّا له عُرْفٌ في التناسب، وأنَّ المؤنث نقيضُ المذكر"(١٤٥). معلومٌ أنَّ المختوم بألفٍ وتاءٍ زائدتيْنِ يُرفع بالضمة، ويُجَرُّ بالكسرةِ على الأصل فيهما، ويُنصَبُ بالكسرة على خلاف الأصل فيه؛ لأنَّهم قد "حَمَلُوا نَصْبَه على خَفْضِهِ، كما فعلوا في جمع المذكر السالم؛ لئلَّا يُفصَلَ الفرعُ عنِ الأَصلِ"(١٤٦). وقصد التناسب باب واسع في العربية لحمْلِ الشيءِ على نقيضه، أو على نظيره ورسيله.

في قولِه– تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنْصُرَنَّهُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾(١٤٧) يذكر الزمخشري أنَّ "تسمية الابتداء بالْجَزَاءِ لِمُلَابَسَتِهِ لَهُ؛ من حيث إنَّه سببٌ، وذَاك مُسَبَّبٌ عنه، كما يحملون النظيرَ على النظير، والنقيضَ على النقيض لِلْمُلَابَسَةِ"(١٤٨). وفي معرِض بيانه التناسبَ بين تذييل الآية وما قبله، وأثرِهِ في تماسك البناء النصي للقرآن الكريم يقول: "فإنْ قُلْتَ: كيف طَابَقَ ذِكْرُ [الْعَفُوُّ الْغَفُورُ] هذا الموضع؟ قلتُ: المعاقِب مبعوثٌ من جهة الله–عَزَّ وَجَلَّ!– على الإخلال بالعقابِ والعفوِ عن الجانِي على طريق التَّنْزِيهِ لا التَّحْرِيمِ، ومندوبٌ إليه، ومستوجِبٌ عند الله المدحَ إنْ آثَرَ ما نُدِبَ إليه، وسَلَكَ سبيلَ التنزيهِ، فحينَ لم يُؤْثِرْ ذلك، وانتصرَ، وعاقبَ، ولم ينظرْ في قوله– تَعَالَى!: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾(١٤٩)، ﴿وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾(١٥٠)، ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾(١٥١)، ﴿ فَإِنَّ اللهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾؛ أيْ: لا يلومُه على ترك ما بعثَه عليه، وهو ضامنٌ لنصرِه في كرَّته الثانية من إخلالِه بالعفوِ وانتقامِه من الباغي عليه. ويجوز أنْ يَضْمَنَ له النصرَ على الباغي، ويُعَرِّضُ مع ذلك بما كان أَوْلَى به من العفو، ويُلَوِّحُ به بذكر هاتين الصفتين. أو دلَّ بذكر العفو والمغفرة على أنَّه قادرٌ على العقوبة؛ لأنَّه لا يُوصف بالعفو إلَّا القادرُ على ضِدِّهِ"(١٥٢).

أكتفي بتلكم النماذج آنفة الذكر تدليلًا على أنَّ ثمَّةَ قِيَمًا دلاليةً شكليةً مُفَسِّرَةً لِعِلَّةِ الْحَمْلِ النَّحْوِيِّ بأنواعِهِ الْمُتَبَايِنَةِ ومتمِّمةً لها، تزيد المعنى بيانًا، والشكل جمالًا.

الْخَاتِمَةُ

يُمْكِنُنَا مِمَّا قَدْ سَلَفَ مِنْ تَطْوَافٍ الْخُلُوصُ إِلَى مَا يَلِي:

(١٤٥) مِفْتَاحُ العُلُومِ– ص٦٧.
(١٤٦) شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية– ص٦٧.
(١٤٧) سُورَةُ الْحَجّ، الآيَةُ {٦٠}.
(١٤٨) الكشاف–ج٣/ ص١٦٨، ١٦٩.
(١٤٩) سُورَةُ الشُّورَى، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٤٠}.
(١٥٠) سُورَةُ الْبَقَرَة، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٢٣٧}.
(١٥١) سُورَةُ الشُّورَى، الآيَةُ {٤٣}.
(١٥٢) الكشاف–ج٣/ ص١٦٨، ١٦٩.

أَوَّلًا: كان النحويُّون على وعيٍ واقتدارٍ بجوانب العلَّةِ النَّحويَّةِ ودورِها في تقعيد النحو العربي بمفهومه الأشملِ الذي يضمُّ الصوتَ والصرفَ والمعجمَ.

ثَانِيًا: ما ساقه النحويُّون في تصانيفهم من قِيَمٍ مُفَسِّرَةٍ معنويةً كانتْ أو شكليةً، منسوقةً تحت عِلَّةِ الْحَمْلِ النَّحْوِيّ إنَّما اعتمدوا في ذلك على ذوق العرب، وأنَّهُمْ – أي العرب– كانوا يُدركون كوامنَ الحكمةِ وَمَطَاوِيَهَا في لغتهم.

ثَالِثًا: الْحَمْلُ النحويُّ اللفظيُّ منه والمعنويُّ إنَّما هو عِلَّةٌ في ذاتِه، بيد أنَّه ينبثق منه قِيَمٌ مُفَسِّرَةٍ معنوية وشكلية هي من الأهمية بمكانٍ في الدرس النحويّ الْجَمَالِيّ وَالتعليميّ؛ في تفسير معنى الحمل وإيضاحه، واستجلائه وتقريبه إلى الأفهام والألباب، دونما عنتٍ أو كدٍّ تعلَّل به من ثَارُوا على النحو والنحاة قديمًا وحديثًا.

رَابِعًا: مِنَ الْقِيَمِ المعنويَّةِ الْمُفَسِّرَةِ والمُتَمِّمَةِ لِعِلَّةِ الْحَمْلِ النحويّ: إِيجَابٌ فِيهِ رَائِحَةُ النَّفْيِ، وَتَأْكِيدُ الاتِّصَالِ الْإِسْنَادِيّ بِالاتِّصَالِ الْإِضَافِيّ، وَتَأْكِيدُ النَّفْيِ الْمَعْنَوِيّ، وَالتَّبَادُرُ إِلَى الذِّهْنِ والْخُطُورُ بِالْبَالِ، وَالتَّطَيُّرُ وَالْفَأْلُ.

خَامِسًا: مِنَ الْقِيَمِ الشكليَّةِ الْمُفَسِّرَةِ والمُتَمِّمَةِ لِعِلَّةِ الْحَمْلِ النحويّ: التَّوَسُّعُ عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ، وَالْمُضَارَعَةُ اللَّفْظِيَّةُ، وَالتَّلَاصُقُ، وَالْمُشَاكَلَةُ وَالْازْدِوَاجُ، وَكَوْنُ الْكَلَامِ فِي قُوَّةِ كَلَامٍ آخَرَ، وَطَلَبُ التَّنَاسُبِ.

الْمَرَاجِع:

١- أحكام القرآن، أبو بكر محمد بن عبد الله ابن العربي {ت ٥٤٣هـ}- دار الفكر للطباعة والنشر- لبنان- تحق/ محمد عبد القادر عطا.

٢- أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة السكوفي المروزي الدينوري {ت ٢٧٦هـ}- مكتبة السعادة- مصر- ١٩٦٣م- ط٤- تح/ محمد محي الدين عبد الحميد.

٣- الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، أبو العباس أحمد بن خالد بن محمد الناصري- دار الكتاب- الدار البيضاء- ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م- تح/ جعفر الناصري، محمد الناصري.

٤- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس- منشورات بيضون- دار الكتب العلمية- بيروت- ط١-١٤٢١هـ- وضع حواشيه، وعلق عليه/عبد المنعم خليل إبراهيم.

٥- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي- القاهرة -١٩٧٦م - ط١- تح/ د. أحمد محمد قاسم.

٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي [ت٥٧٧هـ}-

دار الفكر – دمشق– تح/ محمد محيي الدين عبد الحميد.
٧–الإيضـــاح فـــي علـــل النحـــو، لأبـــي القاســـم الزجـــاجي– دار النفـــائس– بيـروت– ١٩٧٣م– ط٢– تـح/ د. مـازن المبارك.
٨– البحـث اللغـوي عنـد العـرب. مـع دراســـة لقضـــية التـــأثير والتـــأثر، و د. أحمـد مختـار عمـر– رحمـه الله!– عـــــالم الكتـــــب بالقـــــاهرة– ط٤– ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.
٩–البرهـــان فـــي علـــوم القـــرآن، الزركشـــــي {ت٧٩٤هـــــ}– دار المعرفـة– بيـروت –١٣٩١هـ– تحـق/ محمد أبو الفضل إبراهيم.
١٠–تـــاريخ الإســـلام وَوَفَيَـــاتُ المشـــاهير والأعـلام، شـمس الـدين محمد بـن أحمـد بـــن عثمـــان الـــذهبي– دار الكتـــاب العربـــي– لبنـان/ بيـروت– ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م– ط١– تـح/ د. عمرعبـد السـلام تدمرى.
١١– التحريـــر والتنـــوير، محمد الطـــاهر ابـــن عاشـــور– دار ســـحنون للنشـــر والتوزيـــع – تـــونس – ١٩٩٧م– تـــح/ محمد الطاهر ابن عاشور.
١٢– التـذكرة الحمدونيـة، ابـن حمـدون محمد بـــن الحســـن بـــن محمد بـــن علـــي {ت ٦٠٨هـــ}– دار صـــادر– بيـــروت/ لبنـــان– ١٩٩٦م– ط١– تـــح/ إحســـان عباس، بكر عباس.
١٣– تفســـير البحـــر المحـــيط، محمد بـــن يوســف الشـــهير بـــأبي حيـــان الأندلســـي {ت٧٤٥هـــ}– دار الكتـــب العلميـــة – لبنـــان/ بيـــروت– ١٤٢٢هـــ –٢٠٠١م– ط١– تـــح/ الشـــيخ عـــادل أحمـــد عبـــد الموجـــود– الشـــيخ علـــي محمد معـــوض، شـارك فـي التحقيـق(د. زكريـا عبـد المجيـد النوقي، د. أحمد النجولي الجمل).
١٤– تفسـير البغـوي، البغـوي {ت ٥١٦هـــ}– دار المعرفـة– بيـروت– تحـق/ خالـد عبـد الرحمن العك.
١٥– تفسـير البيضـاوي، البيضـاوي– دارالفكـر– بيروت.
١٦– تفسـير غرائـب القـرآن ورغائـب الفرقـان، نظـــام الـــدين الحســـن بـــن محمد بـــن حسـين القمـي النيسـابوري {ت٧٢٨ هـ}– دار الكتـب العلميـة – بيـروت/ لبنـان– ١٤١٦هـ– ١٩٩٦م– ط١– تحـق/ الشـيخ زكريا عميران.
١٧– تهـذيب اللغـة، أبـو منصـور محمد بـن أحمـد الأزهـري– دار إحيـاء التـراث العربـي – بيروت – ٢٠٠١م– ط١– تح/ محمد عوض مرعب.
١٨– توضـيح المقاصـد والمسـالك بشـرح ألفيـة ابـن مالـك، أبـو محمد بـدر الـدين حسـن بـن قاسـم الْمُـرَادِيّ المصـري المـالكي–

دار الفكر العربي-١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م- ط١- تح/ عبد الرحمن علي سليمان.

١٩- الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي {ت ١٧٥هـ}- ١٤١٦هـ ١٩٩٥م - ط٥- تح/ د. فخر الدين قباوة.

٢٠- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، الشيخ محمد عرفة الدسوقي، صححه/ إبراهيم عبد الغفار الدسوقي- دار الطباعة العامرة- القاهرة- ١٣٠١هـ.

٢١- حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة {ت٤٠٣هـ}- دار الرسالة- تحقيق وتعليق على حواشيه/ سعيد الأفغاني.

٢٢- الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله- دار الشروق- بيروت- ط٤- ١٤٠١هـ- تح/ د. عبد العال سالم مكرم.

٢٣- حروف المعاني، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي {ت٣٤٠هـ}- مؤسسة الرسالة- بيروت- ١٩٨٤م- ط١- تح/علي توفيق الحمد.

٢٤- الْحَمْلُ عَلَى النَّقِيضِ فِي الاسْتِعْمَالِ الْعَرَبِيِّ، د. خديجة بن أحمد مفتي- مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها- ج١٨- العدد ٣٠- ١٤٢٥هـ.

٢٥- الخصائص، لابن جني- بيروت- ط٢- تح/ محمد علي النجار.

٢٦- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي- دار القلم- دمشق- تح/ د. أحمد محمد الخراط.

٢٧-درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي الحريري {ت٥١٦هـ}- مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت - ١٤١٨هـ/١٩٩٨م- ط١- تح/ عرفات مطرجي.

٢٨-الردُّ على النحاة، لابن مَضاء الأندلسي- دار المعارف بالقاهرة- ط٣- ١٩٨٨م- تح/ د. شوقي ضيف- رحمهُ اللهُ!.

٢٩-الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري {ت٣٢٨هـ}- مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٢ هـ-١٩٩٢م- ط١- تحق/ د. حاتم صالح الضامن.

٣٠- السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميميّ، أبو بكر بن مجاهد البغداديّ- دار المعارف- مصر- ط٢- ١٤٠٠هـ- تح/ د. شوقي ضيف.

٣١- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني {ت٢٧٥هـ}- دار الفكر- بيروت- تح/ محمد فؤاد عبد الباقي.

٣٢- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، المعروف بالوقَّاد- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- ط١- ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

٣٣- شـرح التلـويح علـى التوضـيح لمـتن التنقـيح فـي أصـول الفقـه، سـعد الـدين مسـعود بـن عمـر التفتـازاني الشـافعي {ت٧٩٢ هـ }- دار الكتـب العلميـة- بيروت- ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م- تح/ زكريا عميرات.

٣٤- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله بن مالـك الطـائي الجيـاني- جامعـة أم القـرى- مركـز البحـث العلمـي وإحيـاء التـراث الإسـلامي- كليـة الشـريعة والدراسـات الإسـلامية- مكـة المكرمـة- ط١- تـح/ عبـد المـنعم أحمد هريدي.

٣٥- شـرح اللمحـة البدريـة فـي علـم اللغـة العربيـة، لابـن هشـام الأنصـاري- دار اليـازوري العلميـة للنشـر والتوزيـع- عمان- بيروت- ٢٠٠٧م- تح/ أد. هادي نهر.

٣٦- شـرح تسـهيل الفوائـد، لابـن مالـك- هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان- ط١- ١٤١٠هـ-١٩٩٠م- تـح/ د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون.

٣٧- شرح كتاب سِيبَوَيْهِ، أبو سعيد السيرافي- دار الكتـب العلميـة- بيـروت- لبنـان- ط١- ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨هـ- تـح/ أحمـد حسن مهدلي.

٣٨- صـبح الأعشـى فـي كتابـة الإنشـا، القلقشـندي أحمـد بـن علـي بـن أحمـد الفـزاري- وزارة الثقافـة – دمشـق – ١٩٨١م- تح/ عبد القادر زكار.

٣٩- ظَـاهِرَةُ قِيَـاسِ الْحَمْـلِ فِـي اللُّغَـةِ الْعَرَبِيَّـةِ بَـيْنَ عُلَمَـاءِ اللُّغَـةِ الْقُـدَامَى وَالْمُحْـدَثِينَ، د. عبـد الفتـاح حسـن علـي البجـة- دارالفكـر للنشـر والتوزيـع- عَمَّـان- الأردن- ط١- ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

٤٠- العلل النحوية عند ابن أبي الربيع في " كتابه البسيط"، لمحمد بن حسين بن عازب الزهرانـي، رسـالة ماجسـتير بإشـراف أد. سـعد بـن حمـدان الغامـدي- جامعـة أم القـرى- كليـة اللغـة العربيـة- ١٤٣٥هـ/ ١٤٣٦هـ.

٤١- عمـدة القـاري شـرح صـحيح البخـاري، بـدر الـدين محمـود بـن أحمـد العينـي الوفـاة: ٨٥٥هـ}- دار إحيـاء التـراث العربي- بيروت.

٤٢- غريـب الحـديث، القاسـم بـن سـلام الهـروي{ت٢٢٤هـ}- دار الكتاب العربي- بيروت- ١٣٩٦هـ- ط١- تح/ د. محمد عبد المعيد خان.

٤٣- كتـاب الإغفـال، العلاَّمـة أبـو علـيٍّ الحسـنِ بنِ أحمدَ بنِ عبد الغفَّار الفارسـيّ النَّحـويّ- مجلـة جامعـة أم القـرى – مكـة المكرمـة- صـفر ١٤٢١ هـ- الطبعـة : ج١٢، ع ٢٠- تـح/ د. عبـد الله بـن عمـر الحـاج إبراهيم.

٤٤- كتـاب سِـيبَوَيْهِ، أبـو البشـر عمـرو بن عثمان بن قنبر سِيبَوَيْهِ {ت١٨٠هـ}- دار

الجيل – بيروت– ط١– تح/ عبد السلام هارون.

٤٥–الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي– دار إحياء التراث العربي – بيروت– تح/ عبد الرزاق المهدي.

٤٦– الكشف والبيان (تفسير الثعلبي)، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري {ت ٤٢٧ هـ}– دار إحياء التراث العربي – بيروت– لبنان – ١٤٢٢هـ–٢٠٠٢م– ط١– تحق/ الإمام أبو محمد بن عاشور– مراجعة وتدقيق الأستاذ/ نظير الساعدي.

٤٧– الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي– مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م– تح/ عدنان درويش – محمد المصري.

٤٨– اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الدمشقي الحنبلي{ت بعد ٨٨٠ هـ}– دار الكتب العلمية– بيروت / لبنان – ١٤١٩ هـ –١٩٩٨م– ط١– تحق/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض.

٤٩– المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده المرسي {ت ٤٥٨هـ}– دار الكتب العلمية – بيروت – ٢٠٠٠م– ط١– تح/ عبد الحميد هنداوي.

٥٠– مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي {ت٧٢١هـ}– مكتبة لبنان ناشرون– بيروت – ١٤١٥هـ– ١٩٩٥م– طبعة جديدة– تح/ محمود خاطر.

٥١– المخصص– لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي {ت٤٥٨هـ}– دار إحياء التراث العربي – بيروت– ١٤١٧هـ ١٩٩٦م– ط١– تح/ خليل إبراهم جفال.

٥٢– المسائل الشيرازيات، أبو عليّ الفارسي– كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع– المملكة العربية السعودية– الرياض– ط١– ١٤٢٤هـ=٢٠٠٤م– تح/ أد. حسن محمود هنداوي.

٥٣–مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي{ت٤٣٧هـ}– مؤسسة الرسالة– بيروت – ١٤٠٥هـ– ط٢–، تح/ د. حاتم الضامن.

٥٤– معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجَّاج– عالم الكتب– بيروت– ط١– ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م–تح/ عبد الجليل شلبي.

٥٥– معاني القرآن، للفراء– دار المصرية للتأليف والترجمة– القاهرة– تح/أحمد يوسف نجاتي / محمد علي نجار/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي.

٥٦- المعجب في تلخيص أخبار المغرب من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين، عبد الواحد المراكشي- مطبعة الاستقامة - القاهرة - ١٣٦٨هـ- ط١- تح/ محمد سعيد العريان، محمد العربي العلمي.

٥٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري [ت٧٦١هـ]- دار الفكر- دمشق- ١٩٨٥م- ط٦- تح/ د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله.

٥٨-مفاتيح الغيب، الفخر الرازي- دار الكتب العلمية- بيروت- ط١-٢٠٠٠م.

٥٩- مِفْتَاحُ العُلُومِ، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد السكَّاكِيّ {ت٦٢٦هـ}- المطبعة الميمنية- القاهرة - ط١.

٦٠- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد {ت٢٨٥هـ- عالم الكتب- بيروت- تح/ محمد عبد الخالق عظيمة.

٦١- النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، الأستاذ الدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف- رَحِمَهُ اللهُ!- دار غريب- ط٢- ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.

٦٢- نظم الدررفي تناسب الآيات والسور، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمرالبقاعي{ت٨٥٥هـ }- دارالكتب العلمية- بيروت- ١٤١٥هـ= ١٩٩٥م- تح/ عبد الرزاق غالب المهدي .

٦٣-النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري {ت٦٠٦هـ}- المكتبة العلمية- بيروت- ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م- تح/ طاهر أحمد الزاوي- محمود محمد الطناحي.

٦٤-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي{ت٩١١هـ}- المكتبة التوفيقية- مصر- تح/ عبد الحميد هنداوي.